النسخ النحوي

د. عبد الوهاب حسن حمد

جعل النحاة للكلام أصلاً قاسوا عليه تغيير الأحكام النحوية للجمل الاسمية ، لأن الأصل فيها أن تكون مستقلة في مفهومها التركيبي ، فتحتاج إلى روابط تربطها بعضها ببعض كما في الشرط والجمل الحالية والعطف ، وظنوا أنها خالية من الدلالة الزمانية ، لأن الاسم مطلق في دلالته لحاجته إلى التقييد بالإضافة ، فاحتاجت الجملة الاسمية إلى ما يقيدها زماناً أو يقررها توكيداً ، ولتحملها الموضع الإعرابي لحلولها محل المفرد ، فكان لها عوامل تعمل فيها ولو تأويلاً ، لأنها لا تفارق الإسناد فلا تقبل تأثير العامل لفظاً ، ولكن ثمة عوامل يظهر تأثيرها على طرفي الإسناد أو واحد منهما فجعل ذلك نسخاً لحكم الرفع ، وهو علم الإسناد ، لأن العامل اللفظي أقوى من العامل المعنوي ، لأنه يشترط التجريد ، فاختصت النواسخ بالجمل ، لأنها مزيلة للابتداء ، قال ابن مالك (1) :

ترفع (كان) المبتدأ اسماً والخبر   تنصبه ككان سيداً عمر

والحقيقة بخلاف ذلك ، لأن الكلام لا يعلم أصله ، إنما يصدر تلبية لحاجة ما ، وليس الأصل الإثبات أو الإيجاب ثم ينفي ، وليس الأصل فيه أن يكون غير منسوخ ثم ينسخ ، لأن حذف الحرف أو الفعل من الكلام المسموع يخل بمعناه ، نحو قوله تعالى { وَمَا رَبُّكَ بِظَلَّامٍ لِّلْعَبِيدِ } [فصلت 46] ، و { وَمَا كَانَ رَبُّكَ نَسِيّاً} [مريم 64] ، و { إِنَّ اللَّهَ وَمَلَائِكَتَهُ يُصَلُّونَ عَلَى النَّبِيِّ } [الأحزاب 56] .إنّ الناسخ يزيل المصطلح ولا يزيل حكماً ، لأنه يحكم على ذات موصوفة بالكينونة العامة أو الخاصة ، فيكون قيداً لها ابتداء ، كما أن الابتداء قيد للذات لغرض الاهتمام به بجعله رأس جملة بدليل تخصيصه بتقديم شبه الجملة عليه ، كما يخصص بتقديمه للإخبار عنه دون غيره ، بدليل الاشتغال عن المتكلم وليس عن المشغول عنه ، والعامل دال على نسبة تامة أو ناقصة بدليل حاجة العوامل إلى معمولاتها ، أما الناقصة فإنها موجدة لنسبتين إحداهما ذاتية والأخرى وصفية، ولم تقتصر على الوصفية كالفعل التام كأفعال الظن واليقين فانها تثبت نسبة الظان وهو المتكلم بياناً لرأيه في المخبر عنه ، فالنواسخ في حقيقتها تعليلية رابطة لنسبتين ، والحرفية منها مبينة لنسبة واحدة تعليلاً أو استدراكاً أو تشبيهاً أو تمنياً ، بدليل تحويل الجملة إلى مفرد باستعمال (أن) بالفتح لأنها تحول الذات المشخصة إلى معنى ، ومصاحبة لام الابتداء لـ(إن) في الإثبات ، ولام الجحود لـ(كان) في النفي تأكيداً للنسبة للمبالغة في الإثبات والنفي ، ولام الابتداء تدل على نسبة بدليل مجيئها مقوية لها في قوله تعالى { وَلَعَبْدٌ مُّؤْمِنٌ خَيْرٌ مِّن مُّشْرِكٍ وَلَوْ أَعْجَبَكُمْ} [البقرة 221] ، وقوله { إِذْ قَالُواْ لَيُوسُفُ وَأَخُوهُ أَحَبُّ إِلَى أَبِينَا مِنَّا} [يوسف 8] ، { وَمَا كَانَ اللّهُ لِيُطْلِعَكُمْ عَلَى الْغَيْبِ } [آل عمران 179] ، و { وَمَا كَانَ اللّهُ لِيُعَذِّبَهُمْ وَأَنتَ فِيهِمْ} [الأنفال 33] .وللتفريق بين النسبة الفعلية والحرفية جاءت أخبار الفعلية من النواسخ منصوبة ، لأن النصب دليل الفعلية ، فشابهت الأحوال في بيان كينونة الفعل ووضحت الإبهام في النسبة الوصفية ، كما أوضح التمييز إبهامها ، أما الحرفية فجاءت أخبارها مرفوعة ، لأنها مؤكدة للنسبة والرفع أوكد من النصب ، فغيرت المنسوب إليه لا المنسوب ، للدلالة على أن الحديث تحول من

(1) شرح ابن عقيل : 1 / 261 .

المخبر عنه إلى المتكلم ، وهو الذي أكد النسبة اليه بدليل مجيء (إن) للرد على المتردد أو الشاك في الخبر ، كما أنها لا تدخل على أسماء الاستفهام والشرط ، ولا يكون خبرها طلبياً أو إنشائياً لحصول التناقض ، لحاجة الاستخبار إلى الخبر وهو لم يقع بعد ، وما ليس معلوماً لا يحقق ، وكذلك الشرط لم يقع ، والطلب لا يعلم مطاوعته فكيف يحقق ، والإنشاء ليس له واقع خارجي يصدقه لأنه ليس خبراً فلا يحقق توكيداً . ولو كانت الجمل المنسوخة فرعاً لما دخلتها الزوائد ، كما دخلت المنفي توكيداً ، ودخولها المثبت يدل على أن الكلام لا أصل له سوى ضم الرموز إلى بعضها بحسب المراد ، ولا وجود لأصل غير ما تعورف عليه للإفادة ، بدليل التقديم والتأخير للعناية وللزيادة المعنوية بلا زيادة في اللفظ ، لأن ترتيب الكلمات يجري تواصلاً بضوابط متعارف عليها ، وتغييرها لغرض فردي ، وكذلك التكرار والإلحاق والزيادة والحذف بدليل تقديم ما حقه التأخير وتأخير ما حقّه التقديم ، كما في مجيء اللام مع (إن) تشديداً على المنكر ، فان " حق هذه اللام أن تقع صدر الجملة ، وإنما أخرت لضرب من استحسان وهو إرادة الفصل بينها وبين (إن) لاتفاقهما في المعنى ، وهم يكرهون الجمع بين حرفين بمعنى واحد ، فأخرت اللام إلى الخبر لفظاً وهي في العامل مؤخرة ، كما تعلقه إذا كانت مصدرة " [1] .لقد أخرت اللام ، لأن المقصود نفي الإنكار تشديداً في الجواب ، بدليل تصدر جواب القسم بـ(إن) وتكون اللام موطئة له والذي " يدل على أن لها أصلاً في الجواب أنا رأيناهم قد ألزموها الجملة من المبتدأ والخبر إذا كانت جواباً للقسم نحو : والله إن زيداً منطلق ، وامتنعوا من أن يقولوا والله زيد منطلق ، ثم إنا إذا استقربنا الكلام وجدنا الأمر بينا في الكثير من مواقعها إنه يقصد بها إلى الجواب كقوله تعالى {وَيَسْأَلُونَكَ عَن ذِي الْقَرْنَيْنِ قُلْ سَأَتْلُو عَلَيْكُم مِّنْهُ ذِكْراً * إِنَّا مَكَّنَّا لَهُ } [الكهف 83-84] ، وكقوله عز وجلّ في أول السورة {نَحْنُ نَقُصُّ عَلَيْكَ نَبَأَهُم بِالْحَقِّ إِنَّهُمْ فِتْيَةٌ آمَنُوا بِرَبِّهِمْ }[الكهف 13]، وكقوله {فَإِنْ عَصَوْكَ فَقُلْ إِنِّي بَرِيءٌ مِّمَّا تَعْمَلُونَ } [الشعراء 216] ، وقوله {وَقُلْ إِنِّي أَنَا النَّذِيرُ الْمُبِينُ } [الحجر 89] ، وأشباه ذلك مما يعلم به إنه كلام أمر النبي صلّى الله عليه وآله وسلم بأن يجيب به الكفار في بعض ما جادلوا وناظروا فيه ، وعلى ذلك قوله تعالى {فَأْتِيَا فِرْعَوْنَ فَقُولا إِنَّا رَسُولُ رَبِّ الْعَالَمِينَ } [الشعراء 16] ، وذاك إنه يعلم أن المعنى فأتياه ، فإذا قال لكما ما شأنكما وما جاء بكما وما تقولان فقولا إنا رسول رب العالمين وكذا قوله {وَقَالَ مُوسَى يَا فِرْعَوْنُ إِنِّي رَسُولٌ مِّن رَّبِّ الْعَالَمِينَ } [الأعراف 104] ، هذا سبيله [2] .إنّ الناسخ دال على أن مدخوله نسبة اسنادية تامة وليس طرفاً منها ، لأن الإفادة تكون في التركيب إثباتاً أو نفياً وجملة (إن) مؤكدة لنسبة تامة مظنونة بدليل مجيئها أداة رابطة لنسبتين ليس على سبيل التصديق أو التصور.أو إثبات المنفي أو للردع ، كما في أحرف الجواب بل جاءت (إن) تقريراً للنسبة وتحقيقاً لها ، فلذلك نصبت اسمها للدلالة على أنه معلوم بذاته للمخاطب بخلاف صفته ، فإنها غير محققة ، فجاء الخبر مرفوعاً لإثبات النسبة ، لأن الرفع أثبت وأدوم من النصب والجر ، لأنه علم العمدة ، كما أن الحرف يعمل في مدخوله أو يركب معه كما تركبت (لا) النافية للجنس مع اسمها أو يخصص معناه كما في التعريف ونون التوكيد ، و (إن) " قريبة الشبه بنون التوكيد الثقيلة التي تؤكد الفعل

(1) شرح المفصل : 8 / 66 .

(2) دلائل الإعجاز : 249 – 250 .

غير أنها مسبوقة بالهمزة ومن أوجه الشبه بينهما أن كلتيهما للتوكيد وأن نون التوكيد يفتح معها الفعل وهـذه ينتصب معها الاسم وأنها تخفف كما تخفف تلك " [1] ، أو يزيده تعييناً وتقييداً ، كما حققت (قد) و (السين) و (سوف) معنى الفعل وكذلك اللام المزحلقة " فان أدخلت اللام ، وقلت: إن زيداً لقائم ازداد معنى التوكيد ، وكأنه بمنزلة تكرار اللفظ ثلاث مرات ، وكذلك (أن) المفتوحة تفيد معنى التأكيد كالمكسورة إلا أن المكسورة الجملة معها على استقلالها بفائدتها ، ولذلك يحسن السكوت عليها ، لأن الجملة عبارة عن كل كلام تام قائم بنفسه مفيد لمعناه فلا فرق بين قولك : إن زيداً قائم ، وبين قولك : زيد قام ، إلا معنى التأكيد " [2] . ليس الفرق في التأكيد بل في المقام ، لأن الغرض يتحقق في المناسبة ، فمناسبة الأولى للمخاطب الشاك والمتردد في قبول الخبر ، والثانية لخالي الذهن ، لأنها إخبار مقبول من ظاهره ، لعلم المخاطب بالمخبر عنه وغير شاك في خبره فلا حاجة إلى توكيده ، وإن كان الخبر مجهولاً ، فإنه موف بالغرض ، وذلك بخلاف الخبر المعلوم بدليل التردد والشك في قبوله ، فهو بحاجة إلى تكريره بزيادة وتغيير علامة تحقيقاً لنسبته وتقويته لخبره بما يناسب ظن المخاطب به فجاءت (إن) دالة على إزالة التردد في قبوله وإثبات خلاف ذلك عند المتكلم ففي (إن) إشعار بإرادة المتكلم لإثبات صفة المخبر عنه في حين أن الثاني لا يشعر بذلك وليس فيه ما يدل على تحول الغياب ، لأن (إن) مشبهة للفعل ، ولا فعل بدون فاعل بدليل نيابة الحروف عن الأفعال إيجازاً واختصاراً ، فليس (أوكد) بمثل (إن) اسلوباً ودلالة ومناسبة للمقام وإيفاء بالغرض ، لأن إثبات معنى التأكيد بخلاف التأكيد نفسه ، لأن (أوكد) لا يحتاج إلى تكرير الجملة لفظاً ، ولا يدل على ذلك ، وذلك دليل لفظه ، أما (إنَّ) فمدلولها جملة ، وليس مفرداً وثمة فرق ظاهر بين التركيب والإفراد ، لأن التركيب يشترط النسبة ، والمفرد يعتمد العرف ، و " ما قيل من أن اللام لتوكيد الخبر و (إنَّ) لتوكيد الاسم ، فهو منقول عن الكسائي ، وفيه تجوز ، لأن التوكيد إنما هو للنسبة لا للاسم والخبر ، وعن (ثعلب) وقوم من الكوفيين أن قولك : إن زيداً منطلق جواب ما زيد منطلق ، وإن زيداً لمنطلق جواب ما زيد بمنطلق " [3] ، و " أكثر مواضع (إن) بحكم الاستقراء هو الجواب ، لكن بشرط أن يكون للسائل فيه ظن بخلاف ما أنت تجيبه به ، فأما أن تجعل مرد الجواب أصلاً فيها فلا ، لأنه يؤدي إلى قولك (صالح) في جواب : كيف زيدٌ حتى تقول : إنه صالح ولا قائل به بخلاف اللام فانه لا يلحظ فيها غير أصل الجواب وقد يجيء مع التأكيد في تقدير سؤال السائل إذا تقدمها من الكلام ما يلوح نفسه للنفس كقوله تعالى { يَا أَيُّهَا النَّاسُ اتَّقُوا رَبَّكُمْ إِنَّ زَلْزَلَةَ السَّاعَةِ شَيْءٌ عَظِيمٌ} [الحج 1] ، أمرهم بالتقوى ثم علل وجوبها مجيباً لسؤال مقدر بذكر الساعة وأهوالها بأهول وصف ليقرر عليه الوجوب " [4] ، وذلك بخلاف (إنه صالح) ، فإنه جواب عن شأن من شؤونه أو عن قصته ، بدليل حاجة الضمير إلى تفسير لعمومه ، وذلك لمن يظن غير ما يعتقد .و " قال أهل علم المعاني إذا ألقيت الجملة إلى من هو خالي الذهن استغني عن موكدات الحكم فيقال : زيد ذاهب ويسمى هذا النوع من الخبر ابتدائياً وإذا ألقيت إلى طالب لها متردد في

(1) معاني النحو : 1 / 264 .
(2) شرح المفصل : 8 / 59 .
(3) الجنى الداني في حروف المعاني : 130 .
(4) البرهان في علوم القرآن : 2 / 405-406 .

الحكم حسن تقوية الحكم بمؤكد وذلك بإدخال (إن) نحو إن زيداً ذاهب أو اللام نحو لزيد ذاهب ويسمى هذا النوع طلبياً وإذا ألقيت إلى منكر للحكم وجب توكيدها بحسب الإنكار فتقول إني صادق لمن ينكر صدقك ولا يبالغ فيه وإني لصادق لمن يبالغ في إنكاره ويسمى هذا النوع إنكارياً ، وعليه قوله تعالى { وَاضْرِبْ لَهُم مَّثَلاً أَصْحَابَ الْقَرْيَةِ إِذْ جَاءهَا الْمُرْسَلُونَ} [يس 13] " [1] .تختلف (إن) عن أحرف الجواب ، لأنها لا تصدق بل تعدل عن السؤال المنفي إلى الإثبات وتزيد تعلياً وبياناً لعلة التردد وكشفاً عن حقيقة السائل ، فهي ليست لإثبات المنفي نحو (بلى) في قوله تعالى { أَلَسْتُ بِرَبِّكُمْ قَالُواْ بَلَى} [الأعراف 172] ، لأنهم لا يظنون خلاف ذلك والجواب ينبغي أن يكون مطابقاً للسؤال ولا يعدل عنه إلا لغرض كالوعيد والتهديد ، نحو قوله تعالى { إِنَّ رَبَّكَ سَرِيعُ الْعِقَابِ وَإِنَّهُ لَغَفُورٌ رَّحِيمٌ} [الأنعام 165] ، لأنه في مناظرة الكفار بدليل قوله تعالى قبله { إِنَّ الَّذِينَ فَرَّقُواْ دِينَهُمْ وَكَانُواْ شِيَعاً لَّسْتَ مِنْهُمْ فِي شَيْءٍ} [الأنعام 159] ، في حين قال في اليهود { إِنَّ رَبَّكَ لَسَرِيعُ الْعِقَابِ وَإِنَّهُ لَغَفُورٌ رَّحِيمٌ} [الأعراف 167] ، فناسب زيادة (اللام) لزيادة التعنت والإنكار ، كما ناسب تقديم العقاب ترهيباً وزجراً فجاء الجواب مثبتاً ما خالفه ومناسباً لظن السائل وكاشفاً لحقيقته ومبيناً لاعتقاده ، وهو تقريع وزجر وعقاب آجل وعاجل ، فهو آجل للكفار وعاجل لبني إسرائيل ، بدليل قوله تعالى { وَإِذْ تَأَذَّنَ رَبُّكَ لَيَبْعَثَنَّ عَلَيْهِمْ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ مَن يَسُومُهُمْ سُوءَ الْعَذَابِ} [الأعراف 167] ، فقد " وصف العقاب ولم يضفه إلى نفسه ووصف ذاته بالمغفرة وضم إليه الوصف بالرحمة وأتى ببناء المبالغة واللام المؤكدة تنبيهاً على أنه تعالى غفور بالذات معاقب بالعرض كثير الرحمة مبالغ فيها قليل العقوبة مسامح فيها " [2] ، فجاء قوله (إنه) معبراً عن وصف الذات ، فوصل (إن) بالضمير العائد وليس بالاسم الظاهر للدلالة على تفرّده بالوصف المذكور ردّاً على المنكر بدليل اللام ، لأن (إن) تثبت الذات المظنون نسبة الخبر إليها وتبدل الشك يقيناً وتربط الرد الدامغ وتعلل الدوافع وتكشف إرادة المتكلم ، كما تظهر النسبة وتزيل الإبهام عن الذات ، لذلك أشبهت الفعل ، والفعل الذي أشبهته مثبت للذات الموصوفة ، وليس مثبتاً للوصف ، فهو يشبهها في إزالة إبهام النسبة ، والنسبة التامة لا تكون إلا جملة ، والفعل لا يدخل على فعل ، ولا على ما أشبهه ، فكانت (إن) و (كان) وما لحقهما من الحروف والأفعال من النواسخ المزيلة للشك والمراد إزالة ما يدور في خلد المخاطب وإثبات خلافه والحرف مثبت معناه في مدخوله والفعل في صفته فاختلفا في العمل ، وإن اشتركا في الإجابة ، نحو قوله تعالى { وَكَانَ اللَّهُ غَفُوراً رَّحِيماً} [الأحزاب 73] ، و " هذا عندنا يتخرج على أنه جواب لمن سأل : هل كان الله غفوراً رحيماً " [3] ، فزاد الفعل بما يحمل من معنى ذاتي على الحرف المشبه به في بيان كينونة الذات الموصوفة ووجودها للفصل بين ما كان وصفاً مركوزاً في الذات المخبر عنها وما اعتاد عليه وبين ما كان عارضاً منقطعاً أو في حال الشروع به وتصويره ، فجعل الناقص دالاً على ما أثبت الإجابة عن الذات الموصوفة ، لأنه فعل إجابة بدليل مشابهته للحرف في النسبة إلى معنى تركيبي إسنادي والفعل العام ينسب إلى مفرد ، لاقتصاره على الوصف ، لأنه مثبت له دون بيان وجود أو حصول الذات فاحتاج إلى مفعول لإتمام معناه ، وصلح للتفضيل للاشتراك فيه ، وللمفعول ، لأن

([1]) الجنى الداني في حروف المعاني : 130-131 .

([2]) أنوار التنزيل : 199 .

([3]) البرهان في علوم القرآن : 4 / 125 .

الوصف ليس من طبيعته ولا من اختياره أو إرادته بدليل قبول الفعل التام ضمير الغائب نحو ضربه وقرأه وذلك بخلاف الناقص ، فإنه لا يقبل ذلك فلم يأت منه (كانه) ولا أكون منه ولا مكون فنقص بذلك عن الفعل التام ، ولا علاقة لذلك بالاقتصار الزمني أو سلب الحدث أو هو فعل عبارة ، كما قيل بحجة أن " الفعل الحقيقي يدل على معنى وزمان ... وكان إنما تدل على ما مضى من الزمان فقط ، ويكون تدل على ما أنت فيه أو على ما يأتي من الزمان ، فهي تدل على زمان فقط فلما نقصت دلالتها كانت ناقصة ، وقيل : أفعال عبارة أي هي أفعال لفظية لا حقيقية ، لأن الفعل في الحقيقة ما دل على حدث ، والحدث الفعل الحقيقي ، فكأنه سمي باسم مدلوله ، فلما كانت هذه الأشياء لا تدل على حدث لم تكن أفعالاً إلا من جهة اللفظ والتصرف ، فلذلك قيل أفعال عبارة إلا أنها لما دخلت على المبتدأ والخبر وأفادت الزمان في الخبر صار الخبر كالعوض من الحدث ، فلذلك لا تتم الفائدة بمرفوعها حتى تأتي بالمنصوب وحيث كانت داخلة على المبتدأ والخبر وكانت مشبهة للفعل من جهة اللفظ وجب لها أن ترفع المبتدأ وتنصب الخبر تشبيهاً بالفعل ، إذ كان الفعل يرفع الفاعل وينصب المفعول ، فقالوا : كان زيد قائماً وأصبح البرد شديداً وحيث كان المرفوع ههنا والمنصوب لحقيقة واحدة ولم يكونا كالفاعل والمفعول الحقيقيين اللذين هما لحقيقتين مختلفتين أفرد الكلام عليه في باب منفرد ولم يذكر في باب الفاعل والمفعول ، ولذلك قيل لمرفوعها اسم ولمنصوبها خبر فرقوا بينها وبين الفاعل والمفعول ، والذي يدل أن أصلها المبتدأ والخبر انك لو أسقطت هذه الأفعال عاد الكلام إلى المبتدأ والخبر ، نحو قولك في كان زيد قائماً إذا أسقطت (كان) (زيد قائم) " [1] .وهذا القول فيه نظر من وجوه :

1. إن الفعل الحقيقي لا يدل بذاته على معنى ازمن ، فلا علاقة للفعل بالحقيقة الزمنية ، لأن صيغته معنى حرفي زائد على الأصل يحدد جهته النحوية لزوماً وتعدياً بدليل التضمين ونزع الخافض وذلك لقبوله الزوائد والسوابق واللواحق المحددة لمعناه .
2. إن (كان) ليس ظرفاً زمنياً حتى تقتصر دلالته على إفادة الزمن فقط ، لتصرفه بحسب المراد كغيره من الأفعال ، كما أنه ليس فعل عبارة لدلالته على معنى الوجود والحدوث والوقوع وكان رفعه للمبتدأ ونصبه للخبر ، لأنهما مبنيان لجهته ، لأنها فعل إجابة وليس على أنها ظرف ، لأن الظرف لا يعمل ، ولا يكون الخبر عوضاً عن الحدث ، لأنه لم يتجرد أصلاً منه بدليل التصريف ، ثم إذا جرّد الحدث اختل المعنى بدليل أن حذفه من الكلام يخل بمعنى الكلام لانعقاده أصلاً عليه وليس على أن الأصل مبتدأ وخبر ، لأنه لم يثبت نقلاً أنه ينقله من الإجابة والرد إلى الإخبار الابتدائي وكذلك أي فعل أو حرف ناسخ، لأن حذفه يعني موافقة المتردد والشاك والظانّ على ما هو عليه ، فلم تبقَ حاجة إلى الرد عليه لقيام الكلام أصلاً عليه ، فلو حذف لذهب المراد ، نحو قوله تعالى { أَلَمْ يَكُ نُطْفَةً مِّن مَّنِيٍّ يُمْنَى * ثُمَّ كَانَ عَلَقَةً فَخَلَقَ فَسَوَّى} [القيامة 37 – 38] ، فلو حذفنا (يك) و (كان) لما بقي من الكلام ما يفيد ، ولو اقتصرت على الزمن لما صلحت لتعليله في قوله تعالى { يُوفُونَ بِالنَّذْرِ وَيَخَافُونَ يَوْماً كَانَ شَرُّهُ مُسْتَطِيراً} [الدهر 7] ، وإذا كان (يوماً) مجرداً من الظرفية لكونه مفعولاً به ، فكيف تكون (كان) ظرفاً له وهي تدل على الماضي والمقصود يوم القيامة والماضي منقطع ، فهل انقطعت الصلاة في قوله تعالى { إِنَّ الصَّلَاةَ

---

[1] شرح المفصل : 7 / 89-90 .

كَانَتْ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ كِتَاباً مَّوْقُوتاً } [النساء 103] ، ومجيئها خبراً لـ(إن) يدل على تشابههما في الدلالة على الجواب ، ففي قوله تعالى { إِنَّا خَلَقْنَا الإنسَانَ مِن نُّطْفَةٍ أَمْشَاجٍ نَّبْتَلِيهِ فَجَعَلْنَاهُ سَمِيعاً بَصِيراً * إِنَّا هَدَيْنَاهُ السَّبِيلَ إِمَّا شَاكِراً وَإِمَّا كَفُوراً * إِنَّا أَعْتَدْنَا لِلْكَافِرِينَ سَلَاسِلاً وَأَغْلَالاً وَسَعِيراً * إِنَّ الأَبْرَارَ يَشْرَبُونَ مِن كَأْسٍ كَانَ مِزَاجُهَا كَافُوراً} [الإنسان 2-5] ، إجابة عن (هل أتى على الإنسان) في أول السورة ، ثم إجابة عن الذي حصل بعد الخلق ، لأن " معنى (هل أتى) قد أتى على الإنسان أي ألم يأتِ على الإنسان حين من الدهر " [1] ، ما كان فيه شيئاً مذكوراً " أي كان شيئاً منسياً غير مذكور نطفة في الأصلاب " [2] ، وإجابة عن الشراب ، لأن " الكأس في اللغة الإناء إذا كان فيه الشراب فإذا لم يكن فيه الشراب لم يسمَ كأساً " [3] .

3. إنّ مرفوعه ليس فاعلاً له ومنصوبه ليس مفعولاً له ، لأن المرفوع موصوف ، لأنه منسوب إليه ، والمنصوب متعلق بالفعل ، لأنه مقيد به ، و (كان) لا ينسب إلى مفرد وليس وصفاً كالفعل التام فلا يطلب موصوفاً ، لأنه مثبت للذات وليس للوصف لذلك لا يأتي منه اسم تفضيل ، ولا يتعجب منه ، وكان مرفوعه ومنصوبه حقيقة واحدة ، لأنه يجيب عن ذات واحدة موصوفة ، وليس كالفعل التام الذي يحتاج إلى مفعول لبيان الموصوف به بعد إثبات تجاوزه بذكر المجاوز لإتمام النسبة إليه .

4. إنّ العربية باستعمالها النواسخ تشعر بأن الكلام ليس إخباراً ابتدائياً بل هو جواب لسؤال يعتقد المتكلم باستحضار المخاطب للذات مع شكّه في وصفها ، نحو قوله تعالى { إِنَّ اللَّهَ وَمَلَائِكَتَهُ يُصَلُّونَ عَلَى النَّبِيِّ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا صَلُّوا عَلَيْهِ وَسَلِّمُوا تَسْلِيماً } [الأحزاب 56] ، فإن الآية الكريمة جاءت رداً على المشككين في الخبر الذي سيناله الرسول الكريم صلّى الله عليه وآله وسلم في الدنيا والآخرة ، فإن " الله وملائكته يعتنون بإظهار شرفه وتعظيم شأنه ، فاعتنوا أنتم أيضاً فإنكم أولى بذلك ، وقيل : وانقادوا لأوامره " [4] ، ومما يدل على أنها ليست خبراً ابتدائياً تصديرها بـ(إنّ) المشعرة بأن مدخولها جواب لسؤال ، فكانت النواسخ مخالفة لغيرها بذلك لأنها مزيلة للشكوك والظنون في الذوات الموصوفة فتأتي لدفعها وإثبات ما يضادها ويخالفها ، لذلك خالفت غيرها من الأفعال التي تثبت الأوصاف والحروف النائبة عن الأفعال استفهاماً ونفياً وشرطاً ، وحروف الجواب غير المظنون تصديقاً وتصوراً، وحروف الإضافة بالوساطة لتأدية كشف المراد من استعمال الفعل ، لأن " الحرف عنصر أساس من عناصر تأليف الجملة ، فالجملة العربية تتكون من كلمات ذات معانٍ مختلفة متباينة لا يمكن أن تؤدي معنىً موحداً مفيداً للسامع ما لم ترتبط هذه الكلمات بعضها ببعض ، والعنصر الذي يربط هذه الكلمات المتباينة هو الحرف ، وهذا الحرف قد يكون كلمة مستقلة لها معنى خاص كالابتداء والانتهاء والاستفهام والتمني وأمثالها تؤديه ضمن وظيفة الربط بين المفردات ، وهو ما اصطلح عليه بـ(حروف المعاني) ، وقد يكون حروفاً وحركات غير مستقلة عن أصول الكلمات ولكنها تمتزج معها بحيث تساهم في بناء معنى المفرد ، أو في بناء معنى المركب ، وقد

([1]) معاني القرآن وإعرابه : 5 / 257 .

([2]) الكشاف : 4 / 194 .

([3]) معاني القرآن وإعرابه : 5 / 258 .

([4]) أنوار التنزيل : 562 .

اصطلح عليها – عند الأصوليين – بـ(الهيئات) وعند النحاة بـ(الصيغ) ، ولهذه الصيغ أو الهيئات ، كما للحروف ، معانٍ نسبية تؤديها ضمن وظيفة الربط كالنسبة الصدورية والنسبة الوقوعية وأمثالهما " [1] ، فلا " يمكن الإقرار بأن أصل الكلام الإيجاب أو أن أصل الكلام الخبر أو أن أصل المنسوخات المبتدأ والخبر على معنى أن الكلام كان موجباً فنفي أو كان خبراً فأصبح إنشاء أو كان غير منسوخ فصار منسوخاً ولكن هذا أمر افتراضي وليس حقيقة تعبيرية على معنى أننا إذا حذفنا أدوات النفي صار الكلام إثباتاً ، وإذا حذفنا النواسخ صار الكلام مبتدأ وخبر من غير نظر إلى بقاء المعنى صحيحاً أو غير صحيح ، إننا إذا حذفنا النواسخ من قولنا : ليس الفيل حصاناً ، ولا خلود في الدنيا عاد الكلام مبتدأ وخبر أي متألفاً من اسمين مرفوعين فنقول : الفيل حصان وفي الدنيا خلود سواء كان المعنى مستقيماً أم لا " [2] .

5. لا تدل (كان) على الزمان فقط بل تدل على الوجود أو الحصول العام يحدده الوصف المتعلق بها كما تقيد المتعلقات الفعل العام وتقييده متمم لفائدته ، ولما كان الخبر هو المتمم للفائدة أطلق على مقيدها خبراً ، كما أطلق على متعلق الفعل العام مفعولاً به لاشتراكهما في النصب بسبب التخصيص ، فإن المفعول به مخصص لعموم الفعل ، وخبر (كان) مخصص لعمومها مع اختلافهما في الوصف ، فإن الفعل العام وصف للذات الفاعلة والمفعول بها ، في حين أن (كان) لا تصف بذاتها إلا مع تمام متعلقاتها كغيرها من الجمل التي تقع وصفاً للنكرة ، بدليل أن خبرها هو وصف لاسمها أو هو اسمها بالمعنى ، في حين أن المفعول غير الفاعل وجعل منصوبها خبرها ، كما جعل وصف المبتدأ خبراً له ، لأنه هو المبتدأ في المعنى ، لذلك " إذا اجتمع معرفة ونكرة فالذي يجعل اسم كان المعرفة ، لأن المعنى على ذلك ، لأنه بمنزلة الابتداء والخبر ، ألا ترى أنك إذا قلت كان زيد قائماً ، فقائم هنا خبر عن الاسم الذي هو زيد ، كما كان في الابتداء كذلك وقول النحويين خبر كان إنما هو تقريب وتيسير على المبتدئ ، لأن الأفعال لا يخبر عنها ولو قلت : كان رجل قائماً أو كان إنسان قائماً لم تفد المخاطب شيئاً ، لأن هذا معلوم عنده أنه قد كان أو قد يكون والخبر موضوع للفائدة ، فإذا قلت كان عبد الله فقد ذكرت له اسماً يعرفه ، فهو يتوقع الفائدة فيما تخبر به عنه ، ولذلك لو قربت النكرة من المعرفة بالأوصاف جاز أن تخبر عنها ، لأن فيها فائدة وذلك قولك : كان رجل من بني تميم عندي ، لأنه بالصفة قد تخصص فقرب من المعرفة " [3] ، فخبر كان بمنزلة خبر المبتدأ من جهة إتمام الفائدة ولكنه يختلف عنه من ناحية النسبة ، فإن نسبة خبر المبتدأ تامة ، لأنه مسند بدليل الرفع ونسبة خبر كان ناقصة بدليل النصب، لأنه فرع الإسناد تخصيصاً، ولكنه جرى مجرى الحال المتممة للخبر نحو جاء زيد راكباً ، فالركوب مخصص للمجيء ومبين له لأنه قد يكون ماشياً أو راكضاً ونحو ذلك ، لذلك فان (كان) لا تدل بذاتها على دوام أو انقطاع أو استقبال ، وإنما ذلك دلالة الخبر والقرائن ، وقد قيل : إنّ " كان في القرآن على خمسة أوجه : بمعنى الأزل والأبد ، كقوله تعالى { وَكَانَ اللّهُ عَلِيماً حَكِيماً} [النساء 170] ، وبمعنى المضي المنقطع ، كقوله { وَكَانَ فِي الْمَدِينَةِ تِسْعَةُ رَهْطٍ } [النمل 48] ، وهو الأصل في معاني (كان) ، كما تقول : كان زيد صالحاً أو فقيراً أو مريضاً أو نحوه ، وبمعنى الحال ، كقوله تعالى

(1) البحث النحوي عند الأصوليين : 199 .
(2) الجملة العربية والمعنى : 293 – 294 .
(3) شرح المفصل : 7 / 91 .

{ كُنتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ } [آل عمران 110] ، وقوله { إِنَّ الصَّلاَةَ كَانَتْ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ كِتَاباً مَّوْقُوتاً} [النساء 103] ، وبمعنى الاستقبال ، كقوله تعالى { وَيَخَافُونَ يَوْماً كَانَ شَرُّهُ مُسْتَطِيراً} [الدهر 7] ، وبمعنى صار كقوله { وَكَانَ مِنَ الْكَافِرِينَ } [البقرة 34] " (1) .إنّ القرائن اللفظية والمعنوية هي المعول عليها في الدلالة الزمنية وليست (كان) ، ولو اقتصرت دلالتها على الزمان ، كما قيل لما اختلفت دلالتها ، وهي في ذلك بحسب القرائن كغيرها من الأفعال ، إذ لا تتقيد الدلالة بالصيغة وحدها ، لأن القيود المتعلقة بها كفيلة ببيان دلالتها لذلك احتاجت إلى الاسم والخبر ابتداءً وليس الأصل فيها الابتداء والخبر وليست وصفاً كالفعل العام وتصرفها مبين لجهتها وليس قائماً على الزمن بدليل عدم استغنائها عن الخبر المخصص لعمومها ، لأنها لا تبنى للمجهول وتباشر الأفعال وتلحقها السوابق واللواحق كغيرها من الأفعال ولكنها اختصت بالذات المقيدة ، في حين اختص الفعل العام بوصف الذات لا إثباتها ، فإذا نفي نفيت نسبته إلى الذات بدليل إعرابها فاعلاً ، وإذا نفيت (كان) بقيت نسبتها إلى الذات ، لأن نفيها يتسلط على خبرها دون اسمها ، وللمبالغة في النفي تلحقها (لام) الجحود ، نحو قوله تعالى { وَمَا كَانَ اللّهُ لِيُطْلِعَكُمْ عَلَى الْغَيْبِ} [آل عمران 179] ، و{ مَّا كَانَ مُحَمَّدٌ أَبَا أَحَدٍ مِّن رِّجَالِكُمْ} [الأحزاب 40] ، فإثباتها إثبات للخبر ونفيها نفي له لأنها تلازم إثبات الذات ، وهذا ما يفصلها عن غيرها من الأفعال ، لأنها موضوعة أصلاً لها وغيرها من الأفعال موضوع لوصفها ، كما وضعت (كاد) للمقاربة وليس للفعل نفسه ، لذلك فإن " إثباتها نفي ونفيها إثبات ، فإذا قيل: كاد يفعل ، فمعناه أنه لم يفعله، بدليل قوله تعالى { وَإِن كَادُواْ لَيَفْتِنُونَكَ } [الإسراء 73] ، وإذا قيل : لم يكد يفعل ، فمعناه أنه فعله ، بدليل قوله تعالى {وَمَا كَادُواْ يَفْعَلُونَ} [البقرة 71] ، وذلك لأن معناها المقاربة ، فمعنى : كاد يفعل قارب الفعل ، ومعنى : ما كاد يفعل ، لم يقاربه فخبرها منفي دائماً ، لأنه إذا انتفت مقاربة الفعل اقتضى عقلاً عدم حصوله ، ويدل له قوله تعالى { إِذَا أَخْرَجَ يَدَهُ لَمْ يَكَدْ يَرَاهَا} [النور 40] ، ولهذا كان أبلغ من قوله : لم يرها ، لأن من لم يَرَ قد يقارب الرؤية . وأما قوله تعالى { وَلَوْلاَ أَن ثَبَّتْنَاكَ لَقَدْ كِدتَّ تَرْكَنُ إِلَيْهِمْ شَيْئاً قَلِيلاً } [الإسراء 74] ، فالمعنى على النفي ، وأنه صلّى الله عليه وآله وسلم لم يركن إليهم لا قليلاً ولا كثيراً من جهة أن (لولا) الامتناعية تقتضي ذلك ، وانه امتنع مقاربة الركون القليل لأجل وجود التثبيت لينتفي الكثير من طريق الأولى " (2) . وقيل : " ولولا تثبيتنا لك وعصمتنا لقاربت أن تميل إلى خدعهم ومكرهم ، وهذا تهييج من الله له وفضل تثبيت وفي ذلك لطف للمؤمنين " (3) .

ومنع مقاربة القليل يعني عدم فعله وكذلك كثيره ، فهو (ص) لم يقرب لا قليلاً ولا كثيراً لتحصنه (ص) برعاية الله تعالى وهو تعالى لا يخفى عليه القليل فما بالك بالكثير، يدل على ذلك المصدر المؤول (أن ثبتناك) وهو مجرد من أية صفة بخلاف الصريح فان فيه معنى الوصفية ، فثمة فرق بين التأويل والتصريح نحو : يعجبني أن تمشي ويعجبني مشيك ، ففي الأخير معنى الوصف بخلاف الأول ، فهو تعبير عن الرغبة في مجرد المشي .

---

(1) البرهان في علوم القرآن : 4 / 127 .

(2) البرهان في علوم القرآن : 4 / 136 – 137 .

(3) الكشاف : 2 / 460 .

6. إن (كان) ليست ناقصة الدلالة ، لملازمتها للنسبة كغيرها من الأفعال ، لأن استيفاء المعنى من تمام نسبتها ، و(كان) تزيد على التام بلزوم الفرعية لها في حين قد يقتصر في التام على الفاعل فينزل المتعدي منزلة اللازم للمبالغة في وصف الفاعل ، نحو قوله تعالى { هَلْ يَسْتَوِي الَّذِينَ يَعْلَمُونَ وَالَّذِينَ لا يَعْلَمُونَ } [الزمر 9] ، في حين لا يصح حذف الخبر، لأنه غير معلوم بخلاف اسمها فإنه معلوم للسامع ، لأن جملة (كان) مضمّنة الجواب ، وذلك بخلاف الفعل التام ، فإن فاعله غير معلوم ، فإن كان بحاجة إلى نسبتها الفرعية كحاجة الفعل التام إلى النسبة الأصلية ، فإن الفعل التام هو الذي نقص عن الناسخ لاقتصاره على الإسناد، في حين أنّ الناسخ يضم نسبتين أحداهما اسنادية ، وأخرى فرعية ، ولا تكون الأصلية فرعية إلاّ مع النواسخ ، وهي تدل على الكينونة العامة أو الخاصة أو المستمرة، فلم تنقص الحدث، لأنها مثبتة للذات بدليل النفي، لأن نفيها يعني نفي أصل الحدث لا الذات ، نحو قوله تعالى { وَمَا كَانَ هَـذَا الْقُرْآنُ أَن يُفْتَرَى } [يونس 37] .

و " هذا جواب لقولهم إئت بقرآن غير هذا أو بدله ، وجواب لقولهم افتراه ، والمعنى : وما كان هذا القرآن لأن يفترى من دون الله ، ويجوز أن يكون المعنى : وما كان هذا القرآن افتراء ، كما تقول : وما كان هذا الكلام كذباً " [1] .

7. إن التوكيد لاحق لمعنى سابق ظاهر أو مقدّر ، والنواسخ تأتي للتوكيد ، فإن كان " تأتي للمعني وللتوكيد وبمعنى القدرة ، كقوله تعالى { مَّا كَانَ لَكُمْ أَن تُنبِتُوا شَجَرَهَا أَإِلَهٌ مَّعَ اللَّهِ بَلْ هُمْ قَوْمٌ يَعْدِلُونَ } [النمل 60] ، أي ما قدرتم " [2] ، فهي ليست فعل عبارة أو فعلاً لفظياً، بل فعل حقيقي ، لأنها لو خلت من المعنى ، وهو الحدث ، لما أكّدت ، يدل على ذلك زيادة التوكيد بلام الجحود للمبالغة في نفي الخبر ، نحو قوله تعالى { مَّا كَانَ اللّهُ لِيَذَرَ الْمُؤْمِنِينَ } [آل عمران 179] ، و { وَمَا كَانَ اللّهُ لِيُعَذِّبَهُمْ } [الأنفال 33] ، و { لَمْ يَكُنِ اللّهُ لِيَغْفِرَ لَهُمْ } [النساء 168] ، ويؤكد المنفي منها بالزائد للمبالغى فيه ، نحو قوله تعالى { وَمَا اللّهُ بِغَافِلٍ عَمَّا تَعْمَلُونَ } [آل عمران 99] .

وكانت (ليس) من النواسخ ، لأنها للنفي العام المستغرق به الجنس ، نحو قوله تعالى { لَّيْسَ لَهُمْ طَعَامٌ إِلَّا مِن ضَرِيعٍ } [الغاشية 6] ، " يعني أنّ طعامهم من شيء ليس من مطاعم الإنس ، وإنما هو شوك ، والشوك مما ترعاه الإبل وتتولّع به ، وهذا نوع منه تنفر عنه ولا تقربه ، ومنفعتا الغذاء منتفيتان عنه ، وهما إماطة الطوع وإفادة القوة والسمن في البدن ، أو أريد أن لا طعام لهم أصلاً ، لأن الضريع ليس بطعام للبهائم ، فضلاً عن الإنس ، لأن الطعام ما أشبع أو أسمن ، وهو منهما بمعزل ، كما تقول ليس لفلان إلاّ ظل الشمس ، تريد نفي الظل على التوكيد " [3] ، والحصر من التوكيد . ومجيء (كان) خبراً لـ(إنّ) فيه مزيّة توكيد الجواب ، نحو قوله تعالى {إِنَّهُمْ كَانُوا قَبْلَ ذَلِكَ مُتْرَفِينَ * وَكَانُوا يُصِرُّونَ عَلَى الْحِنثِ الْعَظِيمِ} [الواقعة 45 – 46] ، ولما في (كان) من معنى التوكيد أكدت بالخفيفة مع المفرد

---

(1) معاني القرآن وإعرابه : 3 / 20 .

(2) البرهان في علوم القرآن : 4 / 311 .

(3) الكشاف : 4 / 246 .

والثقيلة مع الجمع ، نحو قوله تعالى { لَيُسْجَنَنَّ وَلَيَكُوناً مِّنَ الصَّاغِرِينَ } [يوسف 32] ، وقوله { لَنَكُونَنَّ مِنَ الْخَاسِرِينَ } [الأعراف 149] .

يدل على ذلك أن توكيده يفيد الإلهاب والتهييج ، نحو قوله تعالى { لَقَدْ جَاءكَ الْحَقُّ مِن رَّبِّكَ فَلاَ تَكُونَنَّ مِنَ الْمُمْتَرِينَ * وَلاَ تَكُونَنَّ مِنَ الَّذِينَ كَذَّبُواْ بِآيَاتِ اللّهِ فَتَكُونَ مِنَ الْخَاسِرِينَ} [يونس 94 – 95] ، لأن الزيادة في التثبيت ليست مما يبطل صحة القصد ، و " يجوز أن يكون على طريق التهييج والإلهاب { فَلَا تَكُونَنَّ ظَهِيراً لِّلْكَافِرِينَ * وَلَا يَصُدُّنَّكَ عَنْ آيَاتِ اللَّهِ بَعْدَ إِذْ أُنزِلَتْ إِلَيْكَ } [القصص 86 – 87] ، ولزيادة التثبيت والعصمة " [1] .

8. خالفت النواسخ أفعالاً كانت أم حروفاً غيرها من الأفعال والحروف في النسبة والتوكيد لاختصاصها بالإجابة والتقرير المقطوع لما حصل فاقتضى ذلك تغييراً إعرابياً مناسباً للدلالة على بيان نسبتين إحداهما للمتكلّم وأخرى للغائب ، فقاسوا الغائب على المتكلم ، لأنه الأقوى بالحضور والكلام عن نفسه ، فإنه يثبت أولاً ثم يخبر عنها ، بدليل تعذّر مباشرة الضمير الغائب للفعل الناسخ ، واختصاص أفعال القلوب باجتماع ضميري الفاعل والمفعول لمخبر عنه واحد ، لأنها تعبّر عن حقيقة واحدة ، ودخول نون الوقاية مع ضمائر المتكلمين في الأحرف المشبهة بالفعل ، أما الغائب مع الأحرف المشبهة ، فإنه للشأن والقصة والحديث ، وذلك يقتضي التفسير لإبهامه بخلاف ضميري التكلّم والخطاب، نحو قوله تعالى { فَإِمَّا تَرَيِنَّ مِنَ الْبَشَرِ أَحَداً فَقُولِي إِنِّي نَذَرْتُ لِلرَّحْمَنِ صَوْماً } [مريم 26] ، و { يَا زَكَرِيَّا إِنَّا نُبَشِّرُكَ } [مريم 7] ، وقوله { وَاذْكُرْ فِي الْكِتَابِ إِبْرَاهِيمَ إِنَّهُ كَانَ صِدِّيقاً نَّبِيّاً } [مريم 41] ، وقوله { قَالُواْ سُبْحَانَكَ لاَ عِلْمَ لَنَا إِلاَّ مَا عَلَّمْتَنَا إِنَّكَ أَنتَ الْعَلِيمُ الْحَكِيمُ } [البقرة 32] .

9. إنّ النواسخ لا تخبر بنفسها ، لأنها تثبت معلوماً للسامع بخلاف غيرها من الأفعال ، لأن الأصل في الفعل الوصف ، وهو خبر ، وإنما أخبارها هي التي تخبر ، لذلك قيل: (خبر كان) ، وجعل منصوباً للدلالة على أنه بخلاف خبر المبتدأ لغلبة معنى الفعلية عليه ، وليس حالاً ، لأن الحال متممة للخبر ، وليست خبراً ، ولا مفعولاً به ، لأن (كان) ليست فعلاً متعدياً ، لأنها لا تصف ، والمفعول موصوف ، لذلك لم يأتِ منها اسم مفعول ولا اسم تفضيل ، ولا يتعجّب منها ، وقد قيل : " إن الإخبار بتلك الأفعال الدالة على الكينوية الخاصة أو الكينونة المستمرة ، وبالوجودات التي أسندت إليها تلك الأفعال ، إخبار لا يصح السكوت عليه ، ولا تتم به الفائدة المتوخّاة ، لأنها إنما تدل على وجود يعرفه كل من المتكلم والسامع ، فلابد أن يستكمل الخبر فائدته بذكر المنصوب الذي نؤيد الكوفيين في تسميته حالاً لا خبراً ، كما زعم البصريون ، لأنه إنما يبين هيأة خاصة للموجود المتحدث عنه " [2] .

إن الخبر محط الفائدة وتمامها بذكره ، و (كان) تدل على وجود يعرفه كل من المتكلّم والسامع ، كما يقول ، فكيف يصح الإخبار بها وشرط الخبر أن يكون مجهولاً ؟ ولا يصح أن يكون خبرها حالاً ، لأنها لا تخبر فكيف يتمم خبرها بالحال ؟

(1) الكشّاف : 2 / 253 .

(2) في النحو العربي ، نقد وتوجيه : 182 .

10. اختصّت النواسخ بالجواب مقرونةً بالواو الرابطة للدلالة على الجمع بين الـوبين مختلفين لأجل توكيد الصلة بين السؤال وجوابه ، لأن العاطفة تشرك في الإعراب والحكم ، والحالية تبين كينونة حصول الفعل لا كينونة الذات ، والنواسخ تثبت الذات وليست استئنافية ، لأن الجملة متعلّقة بما قبلها في المعنى ، و " واو الاستئناف ويقال : واو الابتداء ، وهي الواو التي يكون بعدها جملة غير متعلّقة بما قبلها في المعنى ، ولا مشاركة له في الإعراب ، ويكون بعدها الجملتان الاسمية والفعلية ، فمن أمثلة الاسمية ، قوله تعالى {ثُمَّ قَضَى أَجَلاً وَأَجَلٌ مُسمًّى عِندَهُ } [الأنعام 2] ، ومن أمثلة الفعلية قوله تعالى {لِّنُبَيِّنَ لَكُمْ وَنُقِرُّ فِي الأَرْحَامِ مَا نَشَاء} [الحج 5] ، وقوله {هَلْ تَعْلَمُ لَهُ سَمِيّاً * وَيَقُولُ الإِنسَانُ} [مريم 65 – 66] ، وهو كثير " [1] ، لأن الاستفهام استعلام عن نسبة ، والنسبة لابد أن تكون مفيدة ، لأنها أداة الإخبار بجمع طرفيها ، والناسخ يزيدها توجيها بإثباتها حديثاً عن كينونة الشيء وتوكيداً إثباتاً ونفياً لطرفيها ، وهي تتعلّق بالنسبة الاستفهامية ، لأنه لا يستفهم عن طلب ولا يستفهم عن إنشاء ، لأن الفهم يتعلّق بالنسبة فتطلب استعلاماً عنها ، وهي متحققة بالرابط اللفظي والمعنوي ، لأن الفعل الناسخ مثبت للنسبة ، لأنه مُنبئ عن وجودها بصفة ما والحرف مُحقق لإثباتها ، وهي ليست نسبة إخبارية ابتدائية ، لأنها ليست ابتدائية ، بل هي اسلوب خاص مقرر لها وجوداً وتحقيقاً وتقريراً ، إثباتاً ونفياً ، لأن السامع يجهل تحققها .

11. النواسخ أدوات تقرير وتحقيق الوجود الذاتي وتوكيد نسبة وليس تصديقها فقط ، كما في (نعم) ، ولا إثباتها كما في (بلى) ، ولا نفيها كما في (لا) ، وهي بخلاف (ليس) فإنها مثبتة للذات لصلتها المعنوية بالمستفهم عنها استعلاماً لتحقيق نسبتها أو نفيها بدليل تركيبها ، لأن " ليس مركّب من (لا و أيس) ، فهي دالة على نفي الوجود ، وقد نزلت في الاستعمال منزلة الكلمة الواحدة ، واستعملت استعمال الأدوات فانتهت إلى أنها لا تدل إلاّ على ما تدل عليه (لا) في النفي وإن احتفظت بخصائص الفعل الأولى ، من اتصال بتاء التأنيث الساكنة وضمائر الرفع ، ليستْ ، لستُ ، ليسا ، ليسوا ، لسنَ إلى غير ذلك ، فأي جامع بعد هذا الذي بسطناه ، يجمع بين (ليس) و (كان) في باب واحد فتكون من أخوات (كان) ؟ " [2] .

إن دلالة النفي مختلفة ، لأن نفي الصفة بخلاف نفي الوجود بدليل إطلاق (لا) لنفي الماضي والحال والاستقبال وتقييد (ليس) بالوجود الذاتي ، وهو ما جمعها بالنواسخ ، وهي أشبه بـ(ما) النافية لعمومها ، لأنها لنفي الصفة ومثبتة للذات ، نحو قوله تعالى {مَا أَنتَ بِنِعْمَةِ رَبِّكَ بِمَجْنُونٍ} [القلم 2] ، في حين قال {فَلَا صَدَّقَ وَلَا صَلَّى} [القيامة 31] ، و {فَلَا اقْتَحَمَ الْعَقَبَةَ} [البلد 11] ، وتركيبها جعلها ناسخة ، لاقتضائه الذات بخلاف (لا) ، لأنها قد " تكون زائدة لتوكيد النفي ... ومنه قوله تعالى {غَيرِ المَغضُوبِ عَلَيهِمْ وَلاَ الضَّالِّينَ} [الفاتحة 7]، فـ(لا) زائدة لتوكيد النفي، قالوا : وتعين دخولها في الآية ، لئلا يتوهم عطف (الضالين) على الذين " [3] .

---

[1] الجنى الداني في حروف المعاني : 163 .
[2] في النحو العربي ، نقد وتوجيه : 179 .
[3] الجنى الداني في حروف المعاني : 301 .

12. ليس النسخ للابتداء ، لأنه لا وجود له أصلاً لا في الاستفهام ولا في جوابه ، ولا يتعلّق الأمر به من قريب أو بعيد ، لأن الابتداء معنى تركيبي يقوم على الاهتمام والعناية بدلالة التقديم ، وفي النواسخ الاهتمام منصبٌ عليها بدليل تقديمها وعملها ، والافتراض يدحضه الدليل اللفظي والمعنوي ، لأن العامل اللفظي أقوى من العامل المعنوي ، والمقصود بالعامل اللفظي ، هو الناسخ للعامل المعنوي ، وهو الابتداء ، هذا على فرض الأصل ، وهو مردود بأفعال التحويل والصيرورة ، لأنها لا تدخل على ما كان أصله مبتدأً وخبراً ، لذلك قيل : " ينبغي أن نفصل (صار) من هذه المجموعة ، لأنها إنما تدخل في الغالب على ما ليس أصله مبتدأً وخبراً ، لأنك تقول : صار الطين إبريقاً ، وصار الحق باطلاً ، ولو حذفت (صار) من هذين المثالين لكان الكلام : الطين إبريق ، والفقير غني ، والحق باطل ، والباطل حق ، وليس هذا بالمقبول ، فليس الطين إبريقاً ، ولا الفقير غنياً ، ولا الحق باطلاً ، ولا الباطل حقاً ، والمنصوب بعدها – فيما يبدو لي – ليس خبراً ولا مفعولاً ، وإنما هو تمييز ، وظيفته إماطة إبهام في نسبة الصيرورة إلى الفاعل ، فإذا قيل : تحوّل الطين ، أو صار ، كان في الأمر إبهام وموضعه نسبة التحوّل إلى الطين ، فأتي بكلمة (إبريقاً) لتزيل ذلك الإبهام ، كما أزيل الإبهام عن النسبة بكلمة (عسلاً) في قولنا : امتلأ الوعاء عسلاً ، فنسبة الامتلاء إلى الإناء مبهمة ، تفتقر إلى ما يوضحها ، ويميط الإبهام عنها ، فإذا قيل عسلاً ، بان المعنى ، وزال الإبهام " [(1)].

جرت أفعال التحويل والصيرورة مجرى النواسخ ، لأنها كالنواسخ ليست داخلة على جملة اسمية أصلاً ، والنسخ ليس للمبتدأ ، لأنه لا وجود حقيقي له ، إلاّ في أذهان المناطقة الذين احتالوا لمنطقهم ، وأخضعوا اللغة لمقاييسه ، لأن النسبة التحويلية تقتضي تغييراً في المنسوب إليه لصيرورته شيئاً آخر ، فهو ليس مفعولاً به ، لأنه متحوّل من حال إلى أخرى ، فهو حقيقة واحدة وليس حقيقتين مختلفتين ، كما في الفاعل والمفعول ، وليس تمييزاً ، لأن التمييز مفسّر لتغيير النسبة ، وليس لتحقيقها بدليل التقديم والتأخير ، لأن التحويل في المنسوب إليه من العمدة إلى الفضلة ، لأن النصب موضح للإبهام ، أما المقادير ، فإن الإبهام في ذاتها كالعقود والمكاييل والموازين ، وليس في النسبة ، لأنه في المقدار وفي الذات ، أما الذات في النسبة التحويلية ، فهي معلومة قبل تحويلها ، في حين أنها في التمييز هي المفسرة ، لأنها مجهولة ، لأن الإبهام يكون في جملة ومفرد ، و " ذلك نحو أن تخبر بخبر أو تذكر لفظاً يحتمل وجوهاً فيتردد المخاطب فيها فتنبهه على المراد بالنص على أحد محتملاته تبييناً للغرض ولذلك سُمّي تمييزاً وتفسيراً ، وهذا الإبهام يكون في جملة ومفرد ، فالجملة قولك طاب زيد نفساً ... وأما المفرد ، فنحو قولك عندي راقود خلاًّ ورطل زيتاً ومنوان سمناً ، فالتمييز في هذه الأشياء لم يأتِ لرفع إبهام في الجملة ، وإنما لبيان نوع الراقود ، إذ الإبهام وقع فيه وحده لاحتماله أشياء كثيرة كالخل والخمر والعسل وغير ذلك مما نوعي ، وكذلك قولك عندي رطل زيتاً ، التمييز فيه لإبهام الرطل ، إذ الرطل مقدار يوزن به ويحتمل أشياء كثيرة من الموزونات كالزيت والعسل والسمن " [(2)].

13. إن النواسخ إنما نصبت الخبر ، لأنه عين المسؤول عنه أو صفته إثباتاً ونفياً ، وللإشعار بأنه ليس خبراً ابتدائياً ولزيادة تخصيصه ، والمخصص منصوب ، ونصب اسم (إن) تخصيصاً لعموم النسبة رفعاً

---

(1) في النحو العربي ، نقد وتوجيه : 178 – 179 .

(2) شرح المفصل : 2 / 70 .

لاحتمال الظن في تثبيت خبر المنسوب إليه وتوكيداً لنسبته إليه لتركبه مع (إنّ) ، لمشابهتها الفعل بالمعنى ، فهي غير مستقلة بمعناها الذاتي لحرفيتها بدليل ملازمتها للنسخ ، في حين أن الفعل يكون تاماً بنسبته إلى مفرد ، وناسخاً في نسبته إلى جملة بدليل مجيء الفعل خبراً لها ، نحو {إِنَّ الصَّلَاةَ كَانَتْ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ كِتَاباً مَّوْقُوتاً} [النساء 103] ، تقوية للنسبة في الجواب ، كما تأتي اللام مقوّية لها ، في حين تأتي الحروف الزائدة مقوّية للأفعال الناسخة ، نحو قوله تعالى {وَمَا كَانَ مَعَهُ مِنْ إِلَهٍ} [المؤمنون 91] ، تشديداً للتوكيد ، لذلك لم تأتِ (إن) خبراً عن الفعل الناسخ ، لأن الحرف لا يخبر به ولا يخبر عنه ، بخلاف الفعل فإنه يخبر به . و " (إنّ) – المشددة المكسورة – لها موضعان تكون تحقيقاً وصلة للقسم كقولك : إن زيداً قائم ووالله إن أخاك عالم ، وتكون بمعنى (أجل) فلا تعمل شيئاً ، كقول القائل لابن الزبير : لعن الله ناقة حملتني إليك فقال : إن وراكبها معناه أجل ، كقول الشاعر :

ويقلن شيب قد علا ... ك وقد كبرت فقلت إنّه

ج

و (أنّ) المشددة المفتوحة تكون مع صلتها بمعنى اسم علم يحكم عليه بالإعراب " [1] .

14. تفيد النواسخ معنىً زائداً على أصل النسبة ، والمعنى الزائد لا يحصل إلاّ بعد الفراغ من تحقيق النسبة توضيحاً للزيادة وبياناً لها جاءت عاملة ، بدليل عدم صحّة دخول (هل) عليها ، لأنها أداة يُستفهم بها عن النسبة سواء أكانت اسمية أم فعلية، فلا تصحب هل (إن) التوكيدية لتقريرها النسبة وإثباتها لها ، لأنه " لا يستفهم بها عن جملة مصدرة بإن في التوكيد ، لأن وجود (إنّ) في الكلام يدل على إرادة توكيد مضمون ما بعدها ، ومعنى هذا : إن مضمون ما بعدها مفروغ من تحققه ، فإذا كان ما بعدها واقعاً ومؤكداً ، فلا سبيل إلى الاستفهام عنه " [2] ، كما لا تحذف (هل) لذهاب دلالتها ، وهي الاستفهام عن النسبة ، لأن (إن) جواب استفهام ، فكيف يجمع بين السؤال وجوابه في جملةٍ واحدة ؟ بدليل مجيئها جواباً للقسم ، نحو قوله تعالى {يس * وَالْقُرْآنِ الْحَكِيمِ * إِنَّكَ لَمِنَ الْمُرْسَلِينَ} [يس 1- 3] ، ويسأل عن كيفية حصول النسبة ، وإن كانت مُحققة ، نحو قوله تعالى {أَنَّى يَكُونُ لِي غُلامٌ وَكَانَتِ امْرَأَتِي عَاقِراً} [مريم 8] ، بدليل تحقق الجواب ، فجاءت (أنّى) لبيان الدهشة والتعجّب من تحققه لغرابة حصوله في العادة ، لأن (أنّى) " مشتركة بين الاستفهام والشرط ، ففي الشرط تكون بمعنى (أين) نحو أنّى يقم زيد يقم عمرو ، وتأتي بمعنى (كيف) كقوله تعالى { أَنَّىَ يُحْيِي هَـَذِهِ اللّهُ بَعْدَ مَوْتِهَا } [البقرة 259] ... وتجيء بمعنى (من أين) نحو { أَنَّىَ يَكُونُ لِي غُلاَمٌ } [آل عمران 35] . قال ابن فارس : والأجود أن يُقال في هذا أيضاً (كيف) . وقال ابن قتيبة : المعنيان متقاربان " [3] ،

---

(1) حروف المعاني : 56 .

(2) في النحو العربي ، نقد وتوجيه : 267 .

(3) البرهان في علوم القرآن : 4 / 249 .

والأظهر أنها لاستعظام الأمر تعجّباً ، ففي قوله تعالى { أَنَّىَ يُحْيِي } " اعتراف بالعجز عن معرفة طريقة الإحياء ، واستعظام لقدرة المحيي " [1] .

15. تفيد النواسخ توكيد الجواب ، بإثبات المسؤول عنه ، فكان ذكره تكراراً لفظياً له ، لأنه لا جواب إلاّ بعد استفهام ، والنواسخ تستغرق الوجود العام للذات المسؤول عنها ، فهي مفتقرة إلى التخصيص ، ويتم ذلك بذكر الخبر بدليل نصبه ويقدر الكون العام في أشباه الجمل ، لأن الوجود الذاتي أصل كل فعل أو صفة أو حال أو صلة ، لأنها مبينة له ، لأن الظرف لا يخبر به ، لأنه وعاء للوجود الذاتي ، وهو معلوم بخلاف الوجود فيه ، لأن السامع قد يجهله أو يجهل صفته ، فإذا جهل وجوده أفاد الفعل ذلك فكان تاماً ، وإذا جهل صفته مع علمه بوجوده كان الفعل ناسخاً لجهله ، فلا مناص من استحضار فعل الكون في الذهن ، ولا يغني ذكر الظرف عن ذلك ، لتلازمهما في الوجود الحقيقي والتصريح بالزمان أو المكان لا يفي بالغرض من أشباه الجمل ، ومدار الفائدة في الربط لأجل الفهم ، وقيل إن فائدة الخبر " إنما تستند إلى التصريح بالمكان ، فالمكان هو الخبر الذي يتم به الإخبار ، وهو معقد الفائدة المتوخّاة من الخبر ، فإذا أُريد إلى إعراب مثل قولنا : محمد في الدار قيل : محمد : مسند إليه أو مبتدأ مرفوع . في الدار : مسند أو خبر . ولا يحتاج المعرب إلى أن يعلّق هذا الخبر بشيء مقدّر ، وهو الوجود العام أو الكينونة العامة ، ويجد نفسه في دوّامة من التقديرات ، هذا يقدره فعلاً كان أو استقر ، لأن الأصل في العامل أن يكون فعلاً ، وهذا يقدره اسماً مفرداً كائن أو حاصل أو مستقر ، لأن الأصل في الخبر أن يكون مفرداً ، مع أن ذلك مما لم ينعقد عليه الخبر ، لأنه معلوم للمتكلم والسامع ، ولأن ذلك ليس هو الخبر ، لأن الفائدة لا تتم به ، فلو كان هو الخبر لجاز للمتكلم أن يقتصر على قوله محمد استقر ، أو محمد كان أو محمد حصل ويسكت ولاكتفى المخاطب به ، ولكن واقع الأمر غير ذلك " [2] .

16. اختصّت النواسخ ببيان هيأة المتحدث عنه بعد إثباته ، وبذلك خالفت الأفعال التامة ، لأنها للوصف إخباراً تاماً مفيداً بذكر متعلقاتها من المفاعيل والأحوال والظروف ، لصلاحها جواباً عن الكيفية العامة ، لأنها للكينونة العامة ، في حين أن الأحوال تصلح لبيان الكيفية الخاصة بدليل ارتباطها بالفعل المذكور ، بخلاف النواسخ ، لأنها جاءت لتخصيص الوصف وتعيينه بدليل دخول اللام الفارقة على إخبارها ، لأن اللام للتوكيد، لإفادتها الرد على المنكر ، نحو قوله تعالى { وَإِن وَجَدْنَا أَكْثَرَهُمْ لَفَاسِقِينَ } [الأعراف 102] ، و { وَإِن نَّظُنُّكَ لَمِنَ الْكَاذِبِينَ } [الشعراء 186] ، وبذلك استدلوا على اختصاصها بالمبتدأ والخبر ، لأن الأفعال الواقعة بعد (إنْ) المخففة تكون خبراً لها ، والمخففة لا يكون خبرها إلاّ جملة ، فقد قيل : " لا تكون هذه الأفعال الواقعة بعدها إلاّ من الأفعال الداخلة على المبتدأ والخبر ، لأن (إنْ) مختصة بالمبتدأ والخبر ، فلما ألغيت ووليها فعل كان من الأفعال الداخلة

---

(1) الكشاف : 1 / 389 .

(2) في النحو العربي ، نقد وتوجيه : 181 .

على المبتدأ والخبر ، لأنها ، وإن كانت أفعالاً ، فهي في حكم المبتدأ والخبر ، لأنها إنما دخلت لتعيين ذلك الخبر أو الشك فيه لا لإبطال معناه " [1] .

إن المخففة يغلب عليها المعنى الحرفي لضعف مشابهتها للفعل ، لذلك تعزز باللام لتقوية الجواب ، ولما كان الجواب مؤكداً لبيان هيأة الوجود تخصيصاً لناجية منه اقتضى ذلك ذكر المتحدث عنه ، لذلك جعل خبرها جملة ، لأن الجملة تؤوّل بمفرد ، وأما ملازمة أفعال الوجود والقلوب للجملة الاسمية ، فهو محض افتراض ينقضه تحويل الحديث من الغائب إلى المتكلم ، فهي تخبر عن المتكلم ، أما الجملة الاسمية ، فإنها تتحدث عن الغائب ، لأن الاسم الظاهر غائب بدليل الضمير العائد ، كما أن المعنى مختلف ، فإن معنى الاسمية بخلاف الفعلية ، ومعنى المفعول بخلاف معنى الابتداء والخبر ، فلبعد أن كانت نسبة ثبوتية تحولّت إلى متغيرة متجددة ، كما ألغي استقلالها بالخبر المفيد صارت بعد النسخ مفعولية مخصصة له ، لأن الكلام بُني أصلاً على ظن المتكلم أو يقينه ، وليس على الإخبار الابتدائي عن غائب ومواجهة المخاطب بالظن غير مواجهته باليقين ، فأظنّك كاذباً ليس بمعنى أنت كاذب ، فالأول الحديث عن المتكلم ، والثاني عن المخاطب ، وكذلك وجدته فاسقاً غير معنى هو فاسق ، وتختلف هذه الأفعال عن غيرها ، بدليل وجوب إثبات مفعوليها الأول والثاني ، لأن الأول دال على المتحدث عنه ، والثاني دال على الحديث عنه ، فلا يقتصر على أحدهما ، لأن الفائدة منوطة بهما ، وإلغاؤها يُخرج الكلام من معنى إلى آخر ، لذلك شُبّهت بـ(كان) ، كما شُبّهت (كان) بها في الإلغاء ، و " شبّهها بـ(ظننت) إذا ألغيت ، نحو قولك زيد ظننت منطلق ، فالظن مُلغى هنا لم تعملها ، ومع ذلك فقد أخرجت الكلام من اليقين إلى الشك ، كأنك قلت زيد مُنطلق في ظنّي " [2] ، بل أخرج الكلام من الشك في الإعمال إلى اليقين بالإلغاء ، لأن الكلام في الإلغاء بُني على اليقين أولاً ، وذلك بخلاف الإعمال بدليل تقدّم الظن ، وفي الإلغاء يكون الحديث عن الغائب ، وفي الإعمال عن المتكلم .

17. تخرج بعض النواسخ عن إثبات الذات الموصوفة ، للدلالة على غلبة معنى الفعلية فيها ، لأنها عندئذ تقتصر على الوصف العام غير المخصص ، كما تنزل الأفعال المتعديـة منزلة اللازم للمبالغة في وصف الفاعل، فالفعل إما أن يثبت الذات الموصوفة، فيعبّر عن رأي المتكلم فيما يخبر به ، وإما أن يخبر بدون أن يشعر السامع بنسبة ما إلى المتكلم ، فجعل الأول ناقصاً ، فلازم الجمل الاسمية ، فنسب إلى جملة ، لافتقاره إلى اسم وخبر ، والجملة الاسمية مستقلة بمعناها التركيبي بالإسناد الأصلي ، ووقوعها خبراً يلزمْ العائد الرابط ، أما الرابط في النسخ فمعنوي وهو المتكلّم بدليل قيام الضمير مقام الاسم ، ومطابقة الجواب للسؤال ، نحو كيف كنت ؟ كنت قائماً ، والخبر دلّ عليه اسم الاستفهام ، ونقول : ما كان زيد ؟ وجوابه كان شاعراً ، لأن (ما) يُسأل بها عن صفة من يعقل ، وذلك بخلاف التام ، لأنه يُخبر تخصيصاً وليس جواباً لسؤال ، فالتام إخبار بوصف معين ، والناسخ جواب ، والجامد منه مختص بمعنى معين لغلبة معنى الحرفية عليه ، ومنه (عسى) ، و " معناه

---

[1] شرح المفصّل : 8 / 72 .

[2] شرح المفصل : 7 / 99 .

المقاربة على سبيل الترجّي .. ولما كانت فعلاً افتقرت إلى فاعل ضرورة انعقاد الكلام ، وهي في ذلك على ضربين (أحدهما) أن تكون بمنزلة كان الناقصة ، فتفتقر إلى منصوب ومرفوع ، ويكون معناها قارب .. نحو قولك : عسى زيد أن يقوم ، ولا يكون الخبر إلاّ فعلاً مستقبلاً مشفوعاً بأن الناصبة للفعل . قال الله تعالى { فَعَسَى اللّهُ أَن يَأْتِيَ بِالْفَتْحِ } [المائدة 52] .

والضرب الثاني : أن تكتفي بالمرفوع من غير افتقار إلى منصوب ، وتكون (عسى) بمعنى قرب ، إلاّ أن مرفوعها لا يكون إلاّ أن والفعل ، نحو قوله تعالى { وَعَسَى أَن تَكْرَهُواْ شَيْئاً وَهُوَ خَيْرٌ لَّكُمْ } [البقرة 216] ، فإن تكرهوا بموضع رفعٍ بأنه فاعل ، ووقت الكفاية به لتضمنه معنى الحدث الذي كان في الخبر " [1] .

18. إنّ النسخ تخصيص بإزالة إبهام عموم نسبة بتعليقها بنسبة تقييدية خاصة موضحة ومبينة ، ومدار الفائدة على تعليق نسبتين فرعية بأصلية ، وليس نسخاً للابتداء والخبر، لأن " الأفعال في غاية الإبهام والتنكير ، فلا يحصل بالإضافة إليها تعريف ولا تخصيص ، فلم يكن في الإضافة إليها فائدة " [2] .

والإضافة من خصائص الأسماء وعلمها الجر ، وهو ذو نسبة ناقصة ، والنصب مثله ذو نسبة ناقصة ، لعدم صلاحه لأحد طرفي الإسناد ، فنصبت الأفعال تخصيصاً ، ورفعت إسناداً ، لأن الفعل يلزمه الفاعل ، لأنهما كالكلمة الواحدة بدليل وقوعه خبراً وصفةً مؤولاً بوصف يكون اسماً للفاعل أو للمفعول ، فالأسماء تخصص بالإضافة والأفعال بالإسناد ، وما كان أعم من غيره وأكثر إبهاماً تخصص بنسبتين ، أصلية وفرعية تخصص الثانية الأولى ، والأولى تؤكد الثانية ، بخلاف اسلوب التوكيد المعتاد ، مثل القسم ، فإنه جملة تؤكد بها جملة أخرى ، لأن القسم يؤكد الخبر ، نحو قوله تعالى { تَالله تَفْتَأُ تَذْكُرُ يُوسُفَ } [يوسف 85] ، " أراد لا تفتؤ فحذف حرف النفي ، لأنه لا يلتبس بالإثبات ، لأنه لو كان إثباتاً لم يكن بدّ من اللام والنون ، ومعنى لا تفتؤ : لا تزال ، وعن مجاهد : لا تفتر من حبّه ، كأنه جعل الفتوء والفتور أخوين ، يُقال : ما فتئ يفعل " [3] .

19. الفرق بين النسخ والتعدّي ، إن النسخ مُنبئ بجواب مؤكّد عن سؤال يطلب فيه بيان الكينونة بدليل صلاحه للإجابة عن (كيف) ، لأن الإخبار فيه عن ذات واحدة ، وهي المخبر عنها ، أما التعدي، فإنه جواب عن سؤال يطلب فيه تخصيص عموم الفعل بذكر من فعل به الفعل والإخبار به عن ذاتين مختلفين ، هما الفاعل والمفعول ، لأن " الأفعال على ضربين ، متعدٍّ وغير متعدّ ، فالمتعدي ما يفتقر وجوده إلى محل غير الفاعل والتعدي التجاوز ، يقال عدا طوره ، أي تجاوز حدّه ، أي إن الفعل تجاوز الفاعل إلى محل غيره ، وذلك المحل هو المفعول به ، وهو الذي يحسن أن يقع في جواب بمن فعلت ؟ فيقال : فعلت بفلان ، فكل ما أنبأ لفظه عن حلوله في حيّز غير الفاعل فهو متعدّ ، نحو ضرب وقتل ، ألا ترى أن الضرب والقتل يقتضيان مضروباً ومقتولاً ، وما لم ينبئ لفظه عن ذلك فهو لازم غير متعدّ نحو قام وذهب ، ألا ترى أن القيام لا يتجاوز الفاعل وكذلك الذهاب ، ولذلك لا

(1) شرح المفصّل : 7 / 115 – 118 .
(2) نفسه : 7 / 11 .
(3) الكشّاف : 2 / 339 .

يُقال هذا الذهاب بمن وقع ؟ وكذلك القيام بخلاف ضرب وأشباهه فإنه لا يكون ضرباً حتى يوقعه فاعله بشخص " [1] .

فإن التعدي تعريف بالذات التي اتصفت بصفة ما ، وذلك بخلاف النسخ ، فإنه تعريف الشيء على صفة ما برأي المتكلم ، لأنه المجيب ، أما التعدي فإنه إخبار المتكلم عمّن وقع عليه فعله .

20. إن عمل النواسخ دال على وظيفتها في نفي الشك والتردد في نسبة الخبر إلى الذات الموصوفة وليس قائماً على افتراض محض غريب ، بل يفرضه الاستعمال ، وليس كما قيل إن " من أمات المسائل التي يقوم عليها نحو القرآن وينبغي اعتماده في نحو العربية إلغاء فكرة إعمال (إنّ) وأخواتها ، وإلغاء كل ما يترتب على القول بإعمالها " [2] .

فإن هذا القول مردود بنحو القرآن الكريم نفسه ، لأنه يثبت خلاف ما يقول ، ثم ماذا يقول بما " أجاز بعض الكوفيين نصب الاسم والخبر معاً بـ(إنّ) وأخواتها ، وأجازه الفراء في (ليت) خاصة ، ونقل عنه أنه أجاز في (لعل) أيضاً ، وممن ذهب إلى جواز ذلك في (إنّ) وأخواتها ابن سلام في (طبقات الشعراء) ، وزعم أنها لغة رؤبة وقومه ، وقال ابن السيد : نصب خبر (إنّ) وأخواتها لغة قوم من العرب ، والى ذلك ذهب ابن الطراوة والجمهور على أن ذلك لا يجوز " [3] ، والظاهر أن النصب لغة عامة العرب ، ونصبها ليس لأجل تطبيق نظرية العامل ، لأن النظرية رأي الباحث في اللغة وليس هو بمنطقها في الاستعمال ، ولكل لغة أساليبها الخاصة في التعبير ، ولها دوال للدلالة على المراد ، لأن الغرض من العلامات الإبانة عن المعاني يفهمها أصحابها ، والغاية الفهم والإفهام ، وذلك لا يكون إلاّ بالتفريق بين الكلمات للإيضاح عن الوظائف المختلفة التي تؤديها داخل التراكيب ، إذ لا قيمه لهذه العلامات خارجها، كما أن نصب الاسم ظاهرة قديمة ، قال براجشتراسر : " ومبتدأ الجملة الاسمية منصوب بعد (إنّ) وأخواتها ، وكثرة ذلك من خصائص العربية ، مع كون أصله سامياً شائعاً في غير العربية أيضاً ، ومما يدل على أن (إنّ) وهي أقدم الكل كانت تعمل النصب في الأصل كما تعمله في العربية " [4] ، ونصبها يفيد الشك والإنكار عن المنسوب إليه ، لأنها تفيد توكيد النسبة إليه ، وذلك بخلاف الفعل الناسخ ، فإن الشك في المنسوب لا المنسوب إليه ، لأنه معروف ، لذلك نصبت الخبر ، و " من لطيف مواقعها – أي (إنّ) – أن يدعى على المخاطب ظن لم يظنه ، ولكن يُراد التهكّم به ، وأن يقال : إن حالك والذي صنعته يقتضي أن يكون قد ظننت ذلك ، ومثال ذلك قول الأول :

جاء شقيق عارضاً رمحه ... إن بني عمك فيهم رماح

إن مجيئه هكذا مدلاً بنفسه وبشجاعته ، قد وضع رمحه عرضاً ، دليل على إعجاب شديد وعلى اعتقاد منه أنه لا يقوم له أحد حتى كأنّ ليس مع أحد منّا رمح يدفعه به ، وكأنّا كلنا عزّل ، وإذا كان كذلك وجب إذا قيل إنها جواب أن يشترط فيه أن يكون للسائل ظن في المسؤول عنه على خلاف ما أنت تجيبه به فإما أن يجعل

---

(1) شرح المفصّل : 7 / 62 .
(2) قضايا نحوية : 58 .
(3) الجنى الداني في حروف المعاني : 393 – 394 .
(4) التطور النحوي للغة العربية : 140 .

مجرد الجواب أصلاً فيه فلا " [1] ، لأن التوكيد ملازم لها حيث وردت ، نحو قوله تعالى { أَنَاْ رَاوَدتُّهُ عَن نَّفْسِهِ وَإِنَّهُ لَمِنَ الصَّادِقِينَ } [يوسف 51] ، " فانظر كيف جاء بالجملة الأولى غير مؤكدة (أنا راودته) ، والثانية مؤكدة ، وسر ذلك والله أعلم ، أن هذا على لسان امرأة العزيز ، وقد فعلت فعلاً لا يليق بالنساء ، وهي الآن في موطن أقرار بالذنب ، واعتراف بالخطأ ، فذكرت ما صدر عنها غير مؤكد ، إذ لا يحسن في مثل هذا الفعل التوكيد ، وهي تريد أن تفر وتتوارى من فعلتها ، وقد أنكرت فيما مضى أن تكون قد صنعته ، بخلاف نسبة الصدق إلى سيدنا يوسف عليه السلام ، فجاءت به مؤكداً بـ(إنّ واللام) " [2] ، وتوكيد النسبة يعني نفي الشك والإنكار عن المنسوب إليه بدليل نصبه ، أما الفعل الناسخ ، فإن الشك في الخبر بدليل مجيئه شرطاً بخلاف الاسم فإنه لا يكون اسم شرط ، لأنه مبهم ، نحو قوله تعالى { إِنَّهُمْ كَانُوا إِذَا قِيلَ لَهُمْ لا إِلَهَ إِلاَّ اللَّهُ يَسْتَكْبِرُونَ } [الصافات 35] .ويأتي فعل شرط مشكوكاً فيه للدلالة على نفي أصل كل فعل ، نحو قوله تعالى { إِن كُنتُ قُلْتُهُ فَقَدْ عَلِمْتَهُ } [المائدة 116] ، وقوله { وَإِنْ كَانَ قَمِيصُهُ قُدَّ مِن دُبُرٍ } [يوسف 27] ، و (إن) للمشكوك في تحققه ، لأن " الأصل فيه عدم جزم المتكلم بوقوع الشرط ، وعيسى عليه السلام جازم بعدم وقوع قوله " [3] .

وبعد (لولا) الامتناعية ، نحو قوله تعالى { فَلَوْلاَ كَانَتْ قَرْيَةٌ آمَنَتْ فَنَفَعَهَا إِيمَانُهَا إِلاَّ قَوْمَ يُونُسَ لَمَّا آمَنُواْ كَشَفْنَا عَنْهُمْ عَذَابَ الخِزْيِ فِي الْحَيَاةَ الدُّنْيَا وَمَتَّعْنَاهُمْ إِلَى حِينٍ } [يونس 98] ، فقد " زعم علي بن عيسى والنحاس أنّ (لولا) تأتي بمعنى (ما) النافية ، وحملا على ذلك قوله تعالى { فَلَوْلاَ كَانَتْ قَرْيَةٌ آمَنَتْ } ، أي ما كانت قرية " [4] .و (كان) تحقق الخبر ، كما أن (إنّ) تحقق الاسم بدليل العمل ، لأن (كان) لا يكون خبرها جملة طلبية ، لأن الطلب غير محقق إلاّ بالمطاوعة ، وتحقيق النسبة هو المعوّل عليه في النسخ ، وليس نقصان الحدث أو الاقتصار الزمني ، فقد قيل في قوله تعالى { إِنَّ الْكَافِرِينَ كَانُواْ لَكُمْ عَدُوّاً مُّبِيناً } [النساء 101] ، " أي منذ القديم بخلاف قولنا (هم لكم عدو) ، فإنه ليس فيه الوغول في القدم " [5] . إن الفرق بين القولين هو تحقيق وثبوت نسبة عداوة الكافرين ، بدليل تخصيصها بالكافرين ، بخلاف (هم) ، لأنه إخبار بدون تحقيق ، يدل على ذلك قوله تعالى { وَكُنَّا نَحْنُ الْوَارِثِينَ } [القصص 58] ، وقوله { وَكُنَّا فَاعِلِينَ } [الأنبياء 79] .وقيل في قوله تعالى { كُنتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ } [آل عمران 110] ، " (كان) عبارة عن وجود الشيء في زمانٍ ماضٍ على سبيل الإيهام ، وليس فيه دليل على عدم سابق ولا على انقطاع طارئ " [6] . إنّ المُبهم لا يقطع بتحققه ، والخبر في الآية الكريمة محقق الخبرية فيه ، لأن الماضي مقطوع بوقوعه ، لأنه حتمي ، وليس فيه انقطاع لاستمرار الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر ، فإذا أمرتم بالمعروف ونهيتم عن المنكر ، فقد تحققت الخبرية في الإخراج ، لأن المعوّل عليه تحقيق النسبة إلى المخاطبين وليس الزمن الماضي المبهم، كما تحققت العجلة في قوله تعالى

(1) دلائل الإعجاز : 251 .
(2) معاني النحو : 1 / 262 .
(3) البرهان في علوم القرآن : 4 / 215 .
(4) الجنى الداني في حروف المعاني : 608 .
(5) معاني النحو : 1 /.195 .
(6) الكشاف : 1 / 454 .

{ وَكَانَ الإِنسَانُ عَجُولاً } [الإسراء 11] ، والظلم والجهل ، في قوله تعالى { إِنَّهُ كَانَ ظَلُوماً جَهُولاً } [الأحزاب 72] ، لأن ذلك ليس متوقفاً على الزمن الماضي ، فهو متحقق ومقطوع في وقوعه في كل وقت ، والصفات والأفعال سواء في ذلك ، لأن الفعل في حقيقته وصف ، والوصف فعل مبالغ فيه ، إلاّ أن الوصف أثبت في الوصف من الفعل ، ودلالة (كان) تحقق وجود الشيء على صفة ، وليس الدلالة على الحال ، كما قيل [1] في قوله تعالى { كُنتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ } [آل عمران 110]، وقوله { إِنَّ الصَّلاَةَ كَانَتْ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ كِتَاباً مَّوْقُوتاً }[النساء 103]، لأنها بمعنى تحقق الفرض ، لأنها بمعنى كتبت كتاباً ، لأن (كان) أصل لكل فعل ، كما جعل (فعل) أصلاً لكل ما يصدر كالكتابة والقراءة وغيرهما ، فكتب فعل وقرأ فعل وهكذا . والذي عوّل على ربط الفعل بالزمن قال : " والذي أراه أنها بمعنى المعني ، فمعنى قوله { كُنتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ } ، وجدتم خير أمة ، وقيل كنتم في علم الله خير أمة ، وقيل كنتم في الأمم مذكورين بأنكم خير أمة موصوفين به ، وقوله { إِنَّ الصَّلاَةَ كَانَتْ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ كِتَاباً مَّوْقُوتاً } [النساء 103] ، أي فرضت عليهم أو كتبت عليهم، كما قال تعالى { يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُواْ كُتِبَ عَلَيْكُمُ الصِّيَامُ } [البقرة 183]، فهي مفروضة على المؤمنين منذ القديم وكذلك البواقي " [2] ، بل إن ذلك مقطوع به محقق ، لأنه حتم واجب ، ولا علاقة له بالقدم ، لاستمرار فرضه وعدم انقطاعه ، وجعلت [3] (كان) بمعنى (صار) في قوله تعالى { وَفُتِحَتِ السَّمَاء فَكَانَتْ أَبْوَاباً * وَسُيِّرَتِ الْجِبَالُ فَكَانَتْ سَرَاباً } [النبأ 19 – 20] وقوله { وَبُسَّتِ الْجِبَالُ بَسّاً * فَكَانَتْ هَبَاء مُّنبَثّاً * وَكُنتُمْ أَزْوَاجاً ثَلَاثَةً } [الواقعة 5 – 7] و { وَكَانَ مِنَ الْكَافِرِينَ } [البقرة 34] ، لأن " العرب تستعير هذه الأفعال فتوقع بعضها مكان بعض ، فأوقعوا (كان) هنا موقع (صار) لما بينهما من التقارب في المعنى ، لأن (كان) لما انقطع وانتقل من حالٍ إلى حال ، ألا تراك تقول : قد كنت غائباً وأنا الآن حاضر ، فصار كذلك تفيد الانتقال من حال إلى حال ، نحو قولك : صار زيد غنياً ، أي انتقل من حال إلى هذه الحال ، كما استعملوا (جاء) في معنى (صار) في قولهم : ما جاءت حاجتك ، لأن (جاء) تفيد الحركة والانتقال ، كما كانت (صار) كذلك " [4] .إن (كان) تفيد تحقيق الوجود ، و (صار) تحقق التحويل وليس إحداهما بمعنى الأخرى ، لذلك قيل : " والذي أراه أنه ليست (كان) بمعنى (صار) ، وإنما لها معنى آخر ، فإنك لو أبدلت (صار) بـ(كان) ما سدّت مسدّها ، فإذا قلت بدل قوله تعالى { فَإِذَا انشَقَّتِ السَّمَاء فَكَانَتْ وَرْدَةً كَالدِّهَانِ } [الرحمن 37] فصارت وردة ، أو بدل قوله تعالى { وَفُتِحَتِ السَّمَاء فَكَانَتْ أَبْوَاباً * وَسُيِّرَتِ الْجِبَالُ فَكَانَتْ سَرَاباً } [النبأ20] فصارت أبواباً وسرابا ، لم تجد المعنى كما كان ثم ، فإن المقصود بـ(صار) هو التحوّل والصيرورة ، وقد يكون هذا التحوّل بعد مدة كأن تقول : صار الطين حجراً ، وصار محمد شيخاً ، فالصيرورة قد تقتضي الزمن الطويل ، بخلاف (كان) ، فإنها تطوي الزمن ، فقوله تعالى { فَكَانَتْ أَبْوَاباً } ، أي كان هذا شأنها منذ الماضي وكأنّ هذا هو وجودها ، ونحوه { وَبُسَّتِ الْجِبَالُ بَسّاً * فَكَانَتْ هَبَاء مُّنبَثّاً } ، كأنّ حالتها الجديدة حاصلة قبل النظر والمشاهدة ، وكأنها هي هكذا منذ

([1]) ينظر : البرهان في علوم القرآن : 4 / 127 .
([2]) معاني النحو : 1 / 196 .
([3]) ينظر : البرهان في علوم القرآن : 4 / 127 .
([4]) شرح المفصّل : 7 / 102 .

القديم " [1] . لا علاقة لهذه الأفعال بالزمن تدريجاً أو طوياً له ، وإنما الغرض الإفادة من تحقق ذلك بـالخبر وليس بالزمن ، لأن الخبر مقطوع بوقوعه حتماً بدليل صيغة الماضي ، لأن دلالة الصيغة على القطع وليس الزمن لتعارضه مع وقت الحصول، لأن جملة (كان) في آية الرحمن جاءت جواباً لشرط مُحقق الوقـوع ، كما تحقق فتح السماء بالأبواب وسير الجبال بتحقق الشراب ، وتحقق البس بالهبـاء ، والوجـود بـالأزواج الثلاثة ، لأنها إجابة عن الفتح والتيسير والبس والوجود في اليوم الآخر ، كما كان قوله تعالى { وَكَانَ مِـنَ الْكَافِرِينَ } [البقرة 34] ، إجابة لسؤال ممّ كان ؟ أي " من جنس كفرة الجن وشياطينهم فلذلك أبى واسـتكبر كقوله { كَانَ مِنَ الْجِنِّ فَفَسَقَ عَنْ أَمْرِ رَبِّهِ } [الكهف 50] " [2] .

21. ابتداء الخبر باليقين أو الشك ليس خبراً ابتدائياً ، بل هو جواب عن سؤال يطلب فيه بيان الرأي فـي أمر يستدعي التدبّر ، يدل على ذلك فتح همزة (إن) إلاّ إذا صحبتها اللام تشديداً في الإنكـار ، لأن الفتح يحوّل المحسوس إلى متصوّر ذهني ، فتكون (أن) حرفاً موصولاً مصدرياً ، والمصدر معنى مجرّد ، نحو قوله تعالى { وَرَأَى الْمُجْرِمُونَ النَّارَ فَظَنُّوا أَنَّهُم مُّوَاقِعُوهَا } [الكهف 53] .

وصلة (أنّ) ذهنية متوقعة ، وصلة الاسم الموصول معروفة واقعة ، نحو قوله تعالى { الَّذِينَ يَظُنُّونَ أَنَّهُـم مُّلاَقُوا رَبِّهِمْ } [البقرة 46] .وقيل : " إنّ كل ظن يتصل بعد (أنْ) الخفيفة فهو شك ، كقولـه تعـالى { أَن يَتَرَاجَعَا إِن ظَنَّا أَن يُقِيمَا حُدُودَ اللّهِ } [البقرة 230] ، وقوله { بَلْ ظَنَنتُمْ أَن لَّن يَنقَلِبَ الرَّسُولُ } [الفتح 12] ، وكل ظن يتصل به (أنّ) المشددة ، فالمراد به اليقين ، كقوله { إِنِّي ظَنَنتُ أَنِّي مُلاَقٍ حِسَابِيهْ } [الحاقـة 20] ، و { وَظَنَّ أَنَّهُ الْفِرَاقُ } [القيامة 28] ، والمعنى فيه ، (أنّ) المشددة للتأكيد فدخلت على اليقين ، و (أن) الخفيفة بخلافها ، فدخلت في الشك ، مثال الأول ، قوله سبحانه وتعالى { وَعَلِـمَ أَنَّ فِـيكُمْ ضَـعْفاً } [الأنفال 66] ، ذكره بـ(أنّ) ، وقوله { فَاعْلَمْ أَنَّهُ لا إِلَهَ إِلاَّ اللَّهُ } [محمد 19] ، ومثال الثاني { وَحَسِبُواْ أَلاَّ تَكُونَ فِتْنَةٌ } [المائدة 71] ، والحسبان الشك ، فإن قيل : يرد على هذا الضابط قوله { وَظَنُّواْ أَن لاَّ مَلْجَأَ مِنَ اللّهِ إِلاَّ إِلَيْهِ } [التوبة 118] ، قيل لأنها اتصلت بالفعل " [3] .إن صلة (أن) المخففـة بخـلاف (أنْ) المصدرية ، لأن المخففة تفسّر الأمر بدليل خبرها ، وهو جملة اسمية أو فعلية مصدّرة بحرف توكيد ، نحـو (قد) والسين وسوف إثباتاً ، و (لن) نفياً ، واليقين والشك للفعل الذي يسبقها يقيناً أو شكّاً ، نحـو قولـه تعالى { وَأَنَّا ظَنَنَّا أَن لَّن نُّعجِزَ اللَّهَ فِي الأَرْضِ وَلَن نُّعْجِزَهُ هَرَباً } [الجن 12] ، وهو ظن غالب يفيد اليقين .والمصدرية جاءت في موطن اليقين نظراً للفعل السابق ، نحو قوله تعالى { وَوُجُوهٌ يَوْمَئِذٍ بَاسِرَةٌ * تَظُنُّ أَن يُفْعَلَ بِهَا فَاقِرَةٌ } [القيامة 24 – 25] ، وهو أيضاً (ظن) غلب عليه اليقين ، إلاّ أن (أن) المخففة أوكـد من المصدرية بدليل توكيدها بـ(قد)، والمصدرية مجردة منه بدليل عدم حصوله ، لأن (أن) المـصدرية تفيد المستقبل ، بدليل قوله تعالى { إِنِّي أُرِيدُ أَن تَبُوءَ بِإِثْمِي وَإِثْمِكَ } [المائدة 29]، والمخففة يدخلها النفـي، وهو يعقب حدثاً سابقاً ، نحو قوله تعالى { وَأَن لَّيْسَ لِلإِنسَانِ إِلاَّ مَا سَعَى } [النجم 39] ، وقوله { مَن كَـانَ يَظُنُّ أَن لَّن يَنصُرَهُ اللَّهُ فِي الدُّنْيَا وَالآخِرَةِ فَلْيَمْدُدْ بِسَبَبٍ إِلَى السَّمَاء } [الحج 15] و " المعنى : أن الله ناصر

(1) معاني النحو : 1 / 197 – 198 .
(2) الكشاف : 1 / 273 .
(3) البرهان في علوم القرآن : 4 / 156 – 157 .

رسوله في الدنيا والآخرة ، فمن كان يظن من حاسديه وأعادية أنّ الله يفعل خلاف ذلك ويطمع فيه ويغيظه أنه يظفر بمطلوبه ، فليستقص وسعه وليستفرغ مجهوده في إزالة ما يغيظه بأن يفعل ما يفعل مَنْ بلغ منه الغيظ كل مبلغ حتى مدّ حبلاً إلى سماء بيته فاختنق ، فلينظر وليصور في نفسه أنه إنْ فعل ذلك ، هل يذهب نصر الله الذي يغيظه " [1] ، وقد خالفت أفعال الظن واليقين غيرها من الأفعال ببيان رأي المتكلم في الأحداث والأحوال بدليل اختصاصها بالاتصال بضميرين لمسمى واحد فاعلاً ومفعولاً ، وبالإلغاء والتعليق ، فلا يقتصر على مفعولها الأول ،و " إنّما منعك أن تقتصر على أحد المفعولين ههنا أنك إنما أردت أن تبيّن ما استقر عندك من حال المفعول الأول ، يقيناً كان أو شكّاً ، وذكرت الأول لتعلم الذي تضيف إليه ما استقر له عندك من هو فإنّما ذكرت ظننت ونحوه لتجعل خبر المفعول الأول يقيناً أو شكّاً ، ولم ترد أن تجعل الأول فيه الشك أو تقيم عليه باليقين " [2] .وثمّة فرق بين الإقرار والاعتراف واليقين والظن ، فالإقرار تأكيد تحقيق النسبة والاعتراف بوجودها للموصوف ، حاضراً كان أم غائباً ، وبين مطابقة ما يخبر به لما يدور في الذهن ، ولما يختلج في الصدور ، وإن كان الخبر في الحالين فيه إشعار بالمتكلم بنسبة زائدة على الخبر ، فقد جعلت النواسخ مختصّة بالجمل الاسمية ، لأن الأصل في الخبر أن يكون ابتدائياً لخالي الذهن ، فإذا عرض شك في أو تردد أو إنكار ، دلّ عليه بالحرف أو الفعل الناسخ من أول الكلام ، للإيذان بأنه قد عدل به عن المعتاد العام لغلبته بالعرف ، يدل على ذلك وقوع الأفعال الناسخة إخباراً عن الحروف الناسخة وبالعكس ، نحو قوله تعالى { وَظَنُّوا أَنَّهُم مَّانِعَتُهُمْ حُصُونُهُم } [الحشر 2] ، وقوله { وَعَلِمَ أَنَّ فِيكُمْ ضَعْفاً } [الأنفال 66] ، وقوله { وَظَنُّواْ أَنَّهُ وَاقِعٌ بِهِمْ } [الأعراف 171] .فالنواسخ مبينة للأحوال الخارجية للأشياء والداخلية ، بدليل السؤال عنها بـ(كيف) ، نحو قوله تعالى { فَانظُرْ كَيْفَ كَانَ عَاقِبَةُ الظَّالِمِينَ } [القصص 40] ، و { كَيْفَ كَانَ عَاقِبَةُ مَكْرِهِمْ } [النمل 51] ، و { فَسِيرُواْ فِي الأَرْضِ فَانظُرُواْ كَيْفَ كَانَ عَاقِبَةُ الْمُكَذِّبِينَ } [النحل 36] .كما تأتي تعليلاً وأداة ربط وتقريراً محققاً للصفة الذاتية ، نحو قوله تعالى { ذُرِّيَّةَ مَنْ حَمَلْنَا مَعَ نُوحٍ إِنَّهُ كَانَ عَبْداً شَكُوراً } [الإسراء 3] ، أي " لا تشركوا بي ، لأن نوحاً عليه السلام كان عبداً شكوراً ، وأنتم ذرية من آمن به وحمل معه ، فاجعلوه أسوتكم كما جعله آباؤكم أسوتهم ، ويجوز أن يكون تعليلاً لاختصاصهم والثناء عليهم بأنهم أولاد المحمولين مع نوح ، فهم متصلون به فاستأهلوا لذلك الاختصاص " [3] وتأتي الواو لابطة لجملة الناسخ تعليلاً ، نحو قوله تعالى { وَيَدْعُ الإِنسَانُ بِالشَّرِّ دُعَاءهُ بِالْخَيْرِ وَكَانَ الإِنسَانُ عَجُولاً } [الإسراء 11] ، أي " يدعو الله تعالى عند غضبه بالشر على نفسه وأهله وماله أو يدعوه بما يحسبه خيراً وهو شر دعاءه بالخير مثل دعائه بالخير (وكان الإنسان عجولاً) يسارع إلى كل ما يخطر بباله لا ينظر عاقبته " [4] .إنّ (الإنسان) واحد بمعنى الجميع ، لأنه بمعنى الناس ، فهو نكرة ، والواو بعد النكرات تقتضي تحقيق الوصف المتقدم وتقريره ، فجاءت (كان) ، وهي لمزيد التأكيد لدلالتها على الفطرة والغريزة والطبيعة المركوزة ، وجاءت بصيغة الماضي للقطع بالوصف وحتميته ، فإن الإنسان مجبول على المسارعة وعدم التأنّي والتبصّر ، فناسب مجيء الواو للاهتمام والتحقيق والتوكيد ، و " هي الواو التي تدخل

([1]) الكشاف : 3 / 8 .
([2]) كتاب سيبويه : 1 / 40 .
([3]) الكشاف : 2 / 438 .
([4]) أنوار التنزيل : 372 .

على الجملة الواقعة صفة للنكرة ، كما تدخل على الواقعة حالاً عن المعرفة ، في نحو قولك : جاءني رجل ومعه آخر ، ومررت بزيد وفي يده سيف، ومنه قوله تعالى { وَمَا أَهْلَكْنَا مِن قَرْيَةٍ إِلاَّ وَلَهَا كِتَابٌ مَّعْلُومٌ } [الحجر 4]، وفائدتها تأكيد لصوق الصفة بالموصوف، والدلالة على أنّ اتصافه بها أمر ثابت مستقر " [1] .وقيل : إنها " للتأكيد ، نحو : ما رأيت رجلاً إلاّ وعليه ثوب حسن ، وفي قوله تعالى { وَعَسَى أَن تَكْرَهُواْ شَيْئاً وَهُوَ خَيْرٌ لَّكُمْ } [البقرة 216] ، يجوز أن تكون الجملة في موضع نصب صفة لشيء وساغ دخول الواو لما كانت صورة الجملة هنا كصورتها إذا كانت حالاً ، وفي قوله تعالى { عَلَى قَرْيَةٍ وَهِيَ خَاوِيَةٌ } [البقرة 259] ، الجملة في موضع جر صفة لقرية " [2] .إن حقيقة الحال أن تكون وصفاً نكرة لمعرفة ، " لأنها في المعنى خبر ثانٍ ، ألا ترى أن قولك : جاء زيد راكباً ، قد تضمّن الإخبار بمجيء زيد وركوبه في حال مجيئه ، وأصل الخبر أن يكون نكرة ، لأنها مستفادة ، وأيضاً فإنها تشبه التمييز في الباب ، فكانت نكرة مثله ، وإنها تقع في جواب كيف جاء ، وكيف سؤال عن نكرة ، وإنما لزم أن يكون صاحبها معرفة لما ذكرناه من أنها خبر ثانٍ ، والخبر عن النكرة غير جائز ، ولأنه إذا كان نكرة أمكن أن تجري الحال صفة ، ولا حاجة إلى مخالفتها إيّاه في الإعراب ، إذ لا فرق بين الحال في النكرة والصفة في المعنى ، وقد جاءت مصادر في موضع الحال لفظها معرفة ، وهي في تأويل النكرات " [3] . وإذا كانت جملة لزم تعليقها بصاحبها بالواو للدلالة على المغايرة ، لأنها وصف مبين للفعل ، ولما كانت النواسخ ليست أوصافاً في حقيقتها ، لأنها مقررة ومؤكدة للذوات على صفة معينة ، وهي جمل مستقلة بمعناها ، فلزم ربطها بما قبلها ، إما بالضمير وإما بالواو ، ولما صلحت جواباً عن (كيف) ، وهو للسؤال عن النكرة ، فجاءت مؤكدة بالرابط ، وهو الواو ، يدل على ذلك أنها " لا تدخل على المبتدأ اللازم الصدر كأسماء الشرط والاستفهام والمقرون بلام الابتداء ، عدا ضمير الشأن ، ولا تدخل على المبتدأ اللازم الحذف ، كالمخبر عنه بنعت مقطوع ، ولا ما لزم الابتداء كقولهم : أقل رجل يقول ذاك ، ولله درّك ، وما التعجبيّة ، وما تضمّن معنى الدعاء كقولهم : سلام عليك وويل له ، وكذا مصحوب لولا الامتناعية ، وإذا الفجائية ، كما لا تدخل على الخبر ، إذا كان جملة طلبية ، فلا يقال : كان زيد أضربه ، وشرط ما تدخل عليه صار وما بمعناها ، ودام وزال وأخواتها ، زيادة على ما سبق أن لا يكون خبره فعلاً ماضياً ، فلا يقال : صار زيد علم ، وكذا البواقي ، لأنها تفهم الدوام على الفعل واتصاله بزمن الإخبار والماضي يفهم الانقطاع ، وهذا متفق عليه " [4] ، وذلك لأن الشرط لم يتحقق ، والناسخ إنما يأتي لإزالة الوهم أو الشك لتقرير ما ثبت عند المتكلم في المتحدث عنه ، وكذلك الاستفهام ، لأنه يقوم مقام جوابه ، فلا يجتمع السؤال وجوابه في خبر واحد ، وأما اللام ، فإنها رد على المنكر بدليل مجيئها في خبر الحروف الناسخة ، ودليل تقرير النواسخ أنها تقع مفسّرة لضمير الشأن ، وتتصل به في الصدارة ، لأن جملتها توضيح له ، لأهميته وللمبالغة ، لأن الشيء إذا أبهم ثم فسّر ، كان أبلغ من مجيئه بلا إبهام سابق ، وأما المبتدأ اللازم الحذف ، فإنه يتناقض وتوكيد الوصف للذات ، لأن المبهم لا

([1]) الكشاف : 2 / 479 .

([2]) البرهان في علوم القرآن : 4 / 440 – 441 .

([3]) شرح المفصّل : 2 / 62 .

([4]) معاني النحو : 1 / 189 – 190 .

يؤكد ، لأن النعت المقطوع للمدح والتعظيم أو للذم والتحقير ، أما ما لازم الابتداء ، فإنه لا يحتاج إلى تقرير لملازمته التقديم عنايةً به ، وأما التعجب فإنه انبهار من شيء لا تعرف علّته ، وإنه انفعال ذاتي وليس تقريراً لوصف معتاد ، وكذلك الدعاء ، فإنه لا يعلم تحققه ، ومصحوب (لولا) فإن وصفه ممتنع لدلالتها على النفي ، فكيف يحقق أو يقرر ، وكذا الخبر المفاجئ ، فإنه حادث بلا تدبير مُسبق ، فلا يقرر ولا يخبر عن الناسخ بالطلب ، لأنه جواب مقرر لطلب سابق ، فلا يقرر الطلب إلاّ بمطاوعته ، فإذا تحققت المطاوعة ، فإنها تُنسخ بمحقق يزيلها أو يثبتها ويؤكدها ، والتحويل والصيرور يقتضيان الانتقال من حالٍ إلى أخرى للذات الواحدة ، فلابد من وجود الحالة الأولى لمعرفة الثانية ، وكذلك الاستمرار والمداومة تقتضي ذكر الذات لإثبات ديمومة الوصف لها أو استمراره ، إلاّ إذا أفادت (ما) معنى الظرفية فتكون خبراً ، ولا تحتاج إلى الإخبار عنها فتكون تامة . ولقد قيل إنّ الأفعال الناسخة أو الناقصة " لا تختلف عن أفعال العربية الأخرى في شيء من عناصر الفعلية ، وهو الدلالة على الحدث المقترن بزمان ما ، ولا نستطيع سلب الحدث من هذه المواد ، فتصبح كأنها المواد الجامدة ، وحقيقة الاستعمال لا تؤيد وجود هذه الصفة في هذه الأفعال ، والذي يجب أن نقوله في هذه الأفعال أنها تطورت في الاستعمال حتى صارت لا تكتفي بفاعلها ، كما هي الحال فيما أسموه بـ(كان) التامة التي يتضح فيها الحدوث " [1] . وهذا القول فيه نظر ، لأنه جاء تفسيراً للحدود الموضوعة للكلم العربي ، التي خرقها الاستعمال اللغوي الصحيح الموثوق به ، ثم إنه يفتقر إلى الدليل التاريخي الذي يثبت تطور الأفعال التامة حتى أصبحت ناقصة ، فلم تكتفِ بمرفوعها فافتقرت إلى وصف آخر ، وهو ما أخبر به عنها أو صار حالاً بدخولها .إن النسخ اسلوب خاص كالنفي ، فإنه " إنما يكون على حسب الإيجاب ، لأنه إكذاب له فينبغي أن يكون على وفق لفظه لا فرق بينهما ، إلاّ أن أحدهما نفي والآخر إيجاب " [2] ، فإن النسخ ليس للزمن كما قيل [3] ، فيوجده بعد أن لم يكن أو يغيّره بعد أن كان ، لأن الناسخ ليس ظرفاً ، ولا يزيل الشيء أو يبدله إلاّ نظيره ، بل هو مثبت لمعنى على حساب معنى سابق تقريراً وتحقيقاً ، لأنه مزيل للشك أو الإنكار أو التردد أو مظهر لوجوده اعتياداً واستمراراً ، أو فطري غريزي مركوز وليس له علاقة بالوقت ، فإذا كان طرف نسبة تامة ، فهو تام ، وإن افتقر إلى نسبة فرعية خاصة بالمتكلم نفسه أو رأيه في غائب فهو الناسخ ، لأنه مزيل للوهم ونافٍ له ومُقرر لما يخالفه ومُحقق له ، لذلك خالفت القياس ، فجاء " دخول كان على المبتدأ والخبر على خلاف القياس ، لأنها أفعال ، وحق الأفعال كلها أن تنسب معانيها إلى المفردات لا إلى الجمل ، فإن ذلك للحروف ، نحو (هل ، ليت ، ما) في قولك : هل جاء زيد ، وليته عندنا ، وما أحد أفضل منك ، ولكنهم توسعوا في الكلام ، فأجروا بعض الأفعال مجرى الحروف فنسبوا معانيها إلى الجمل ، وذلك كان وأخواتها ، فإنهم أدخلوها على المبتدأ والخبر على نسبة معانيها إلى مضمونها ، ثم رفعوا بها المبتدأ تشبيهاً بالفاعل ، ونصبوا الخبر تشبيهاً بالمفعول سواء تقدّم أو تأخّر ، نحو كان زيد قائماً وكان سيداً عمر " [4] .إن التوسع يختلف عن النقل من باب إلى آخر ، فإن النواسخ وجدت لأغراض تختلف عن الفعل العام التام ، وهذه الأغراض تؤديها الحروف ، لأنها الأصل في مجيء المعاني في غيرها ،

---

(1) الفعل زمانه وأبنيته : 56 – 57 .

(2) شرح المفصّل : 8 / 107 .

(3) ينظر : الزمن في النحو العربي : 81 .

(4) شرح ألفية ابن مالك ، لابن الناظم : 128 .

ولكن النواسخ لها معنى ذاتي بدليل تصريفها ، ولم تتضمن معنى الحرف كأسماء الاستفهام والشرط والموصولة ، ولم يجمد منها إلاّ المركب كـ(ليس) والذي خالف معناه لفظه كـ(عس) ، وليست أدوات زمنية حتى تجعل محددة بزمن معين ، ويطلق على التوقيتات ، وتكون لها " مميزات وصفات تنفرد بها ... منها :

أ. تدخل (كان) الناقصة على فعل تام عمدة في الكلام ، نحو : كان يكتب ، كاد يكتب ، أصبح يكتب ، ولا يجوز ذلك في الفعل التام إلاّ إذا كان الأخير فضلة .

ب. لا يكنّى عنه بخلاف التام ، فيجوز في نحو ضربت زيداً ، أن يقال : إذا كني عنه فعلت بزيد ، ولا يجوز ذلك في كان زيد مسافراً .

ج. لا يتعجب منه .

د. لا يستعمل غير (كان) الناقصة ومشتقاتها بعد نفي حين إرادة إفادة الجحد ، نحو ما كان محمد لينغمس في الضلال .

ه. لا يبنى للمفعول .

و. يحذف مع بقاء ضمائمه على حالها ، نحو : التمس ولو خاتماً من حديد .

ز. تسمّى الجملة المصدّرة بـ(كان) الناقصة جملة اسمية " [1] .

إن التفرّد بتلك الصفات يدل على أنها اسلوب خاص وليس على أنها توقيتات زمنية ، كما يدل على أن الفعل عموماً لا علاقة له بالزمن ، وإنه ليس جزءاً من تكوينه ، وإنما هو مثبت لوصف ثابت للذات ، أو منقطع أو مستمر بحسب الأحوال المتغيرة لها ، لأن النسخ " عبارة عن التبديل والرفع والإزالة يقال نسخت الشمس الظل أزالته ، وفي الشريعة بيان انتهاء الحكم الشرعي " [2] والتبديل برفع حكم الشك والوهم بدليل معنوي ، فإن النسخ معنى تحقيق الوصف أو النسبة ، لأنها توقع التعلّق بالناسخ ، وليس زمناً محضاً ، لأن جملة الناسخ اسمية والاسم لا علاقة له بالزمن ، لأنه لا " يتصور وقوع قصد منك إلى معنى كلمة من دون أن تريد تعليقها بمعنى كلمة أخرى ، ومعنى القصد إلى معاني الكلم أن تعلم السامع بها شيئاً لا يعلمه " [3] ، فإذا كان شاكاً في ثبوت الوصف أو متردداً ، فإن التعليق يفيد التحقيق والإقرار ، وهذا معنى النسخ ، " ألا ترى أن الفعل الذي هو موضع للمعاني لا يضعف ولا يؤكد تكريره إلاّ بالعين " [4] ، والنواسخ لا حاجة بها إلى التضعيف ، لأنها في ذاتها مؤكدة ، فإن " أول ما ينبغي أن يعلم منه أنه يقسم إلى خبر هو جزء من الجملة ، لا تتم الفائدة دونه ، وخبر ليس بجزء من الجملة ، ولكنه زيادة في خبر آخر سابق له ، فالأول خبر المبتدأ كـ(منطلق) في قولك : زيد منطلق ، والفعل ، كقولك : خرج زيد . فكل واحد من هذين جزء من الجملة ، وهو الأصل في الفائدة ، والثاني هو الحال ، كقولك : جاءني زيد راكباً ، وذلك لأن الحال خبر في الحقيقة من حيث إنك تثبت بها المعنى لذي الحال ، كما تثبته بخبر المبتدأ للمبتدأ ، وبالفعل للفاعل " [5] ،

---

(1) الزمن في النحو العربي : 81 – 82 .
(2) التعريفات : 131 .
(3) دلائل الإعجاز : 315 .
(4) الخصائص : 2 / 156 .
(5) دلائل الإعجاز : 132 – 133 .

والثالث ما يثبته الناسخ في الخبر من فائدة التبديل والتصحيح والتحقيق والرفع للشك والوهم وعدم استحقاق النسبة إليه في ذاته نصب أو في الوصف نصب ، لأن النصب وضع لإزالة الإبهام ، و " نحن نفكر بجمل ... والتأليف وحده هو الذي يهم علم اللغة ، ويهمه بدرجة قصوى ، لأن الاختلافات في البنية بين اللغات تنتج من الكيفيات المتنوعة التي تتوقف عليها عملية التأليف ... دال النسبة في غالب الأحيان عنصر صوتي (صوت أو مقطع أو عدّة مقاطع أحياناً) يُشير إلى النسب النحوية التي تربط الأفكار الموجودة في الجملة بعضها ببعض ... وكذلك على العلاقة التي تربطها بكلمات الجملة الأخرى ، فهذه عناصر دوال النسبة ... ففي العربية الفصيحة كان زيد يقتل ، معناها فقط (Zaid tuait) ذلك أن المضارع في العربية يسبق بفعل الكون ليدل على الاستمرار في الماضي، ويتصرّف الفعلان كل منهما على حدته :

الشخص الأول كنت أقتل ، الشخص الثاني المفرد المذكر كنتَ تقتل ، الشخص الثاني المفرد المؤنث منتِ تقتلين ، الشخص الثالث المفرد المذكر كان يقتل ، الشخص الثالث المفرد المؤنث كانت تقتل . فالعقل يحس الفعلين وكأنهما وحدة ، رغم أنه يمكن وضع كلمة بينهما ، فالفعل الأول من دوال النسبة " [1] . فإن (كان) دال على نسبة تقريرية محققة وليس أداة زمنية ، لأنه ليس ظرفاً بل رابطاً لنسبة خبرية ، ومُعلّلاً لحكم سابق وكاشفاً لوجود ذات موصوفة بصفة ما بدليل مباشرته للفعل التام ، لأن الأصل في الفعل الوصف ، فصلح أن يكون خبراً وصفةً وحالاً وصلة ، بخلاف الناسخ ، فإنه مقرر لذلك ، " فمتى رأيت اسم فاعل أو صفة من الصفات قد بدئ به فجعل مبتدأ وجعل الذي هو صاحب الصفة في المعنى خبراً فاعلم أن الغرض هناك غير الغرض إذا كان اسم الفاعل أو الصفة خبراً كقولك : زيد المنطلق . واعلم أنه ربما اشتبهت الصورة في بعض المسائل من هذا الباب حتى يظن أن المعرفتين إذا وقعتا مبتدأ وخبراً لم يختلف المعنى فيهما بتقديم وتأخير ، ومما يوهم ذلك قول النحويين في (باب كان) إذا اجتمع معرفتان كنت بالخيار في جعل أيهما شئت اسماً والآخر خبراً كقولك : كان زيد أخاك وكان أخوك زيداً ، فيظن من ههنا أنّ تكافؤ الاسمين في التعريف يقتضي أن لا يختلف المعنى بأن تبدأ بهذا وتثنّي بذاك " [2] ، فبين الكلامين فرق ظاهر ، لأن الغرض مختلف ، فإن الأول يحقق الأخوة لزيد ، لأنها المشكوك فيها بدليل النصب، والثاني يحقق الذات بأنه هو الأخ دون غيره، لأن الإبهام فيه بدليل نصبه ، فالغرض في الأول تحقيق الخبر ، لأن الذات معلومة فكررت مرفوعة ، والثاني تقرير المشكوك في نسبة الخبر إليه ، لأنه لا يعلم استحقاقه له ، فيحقق بتكريره منصوباً ، لبيان التبديل ورفع الإشكال فيه ، نحو قول امرئ القيس [3] :

وقوفاً بها صحبي عليَّ مطيّهم | يقولون لا تهلك أسىً وتجمّلِ
وإنّ شفائي عبرة مهراقة | فهل عند رسمٍ دارسٍ من معولِ

فقد أمروه بالصبر ، ونهوه عن الجزع حتى لا يهلك من فرط الحزن وشدّة الهم ، ويبرأ من دائه ومما أصابه ، فكان جوابه محققاً لإشفاقهم عليه ، فلم يجد سوى البكاء ، وهو لا يرد حبيباً ، ولا يعوّل عليه عند رسم دارس ، فلا شفاء ببكاءٍ غير نافع ، فاثبت الداء ونفى الشفاء ، فقد استطاع الشاعر " أن يزيد من

---

(1) اللغة : خ . فندريس " 104 – 107 .
(2) دلائل الإعجاز : 144 – 145 .
(3) ديوانه : 31 .

عند نفسه في اللفظ شيئاً ليس هو له في اللغة حتى يجعل ذلك من صنيعه مزية يعبّر عنها بالفصاحة " [1] ، وذلك بتعليق البكاء الذي لا يجدي بداء لا شفاء منه للدلالة على هلاكه المُحقق ، لأن (إنّ) تفيد تحقيق النسبة ، بدليل قوله تعالى { نُودِي يَا مُوسَى * إِنِّي أَنَا رَبُّكَ فَاخْلَعْ نَعْلَيْكَ } [طه 10 – 11] .أما (كان) فإنها لتحقيق الخبر ، بدليل قوله تعالى { وَإِن مِّنكُمْ إِلاَّ وَارِدُهَا كَانَ عَلَى رَبِّكَ حَتْماً مَّقْضِيّاً } [مريم 71] ، " كان ورودهم واجباً أوجبه الله على نفسه ، وقضى بأن وعد به وعداً لا يمكن خلفه ، وقيل أقسم عليه " [2] ، وقيل : " وعزم على أن لا يكون غيره " [3] .فالناسخ يؤدي معنىً وظيفياً خاصاً بالنسبة الخبرية لغرض تعليقها بنسبة سابقة توكيداً وإجابة وتحقيقاً ، وليس معنىً وظيفياً خاصاً بالمسند والمسند إليه ، فقد قيل إن الاستفادة من خصوص الوظيفة ، إذ " تتضح المعاني الوظيفية التي تستفاد من (كان) الناقصة وأخواتها وما حول لبابها من أفعال في ثلاث نقاط :

الأولى : النسخ : وهو إثبات معنى وظيفي خاص للمسند والمسند إليه .

الثانية : إفادة زمان معين يحدده السياق لجملة كانت عارية عنه .

الثالثة : إفادة تعبير عن الجهة ويلحظ ذلك في وضوح حين تستعمل أخوات (كان) ، صار ، أمسى ، بات ، ظل ، مادام .. الخ ، غير أن الجهة تستفاد من الصيغة لا من الوظيفة ، ولهذا تشاركها (كان) التامة في هذا ، ويلاحظ أن (إنّ) وأخواتها تشارك التوقيتات في كثير من المعاني السابقة ، غير أن (كان) اختصّت بتحديدها للزمان وتفسيرها لجهة الحدث . هذا مع ملاحظة اختلاف الوظيفتين الإعرابيتين ، أما (كاد) فتتفق مع (كان) في إفادة الزمان المعين والجهة وإن خالفتها في السلوك الإعرابي " [4] إن وظيفة الناسخ تقريرية في التركيب وليست داخلة على جملة كانت عارية عنها ، فإنها وجدت أصلاً لتثبيت الخبر ، وذلك لا يكون بالفصل بينهما ، ولا دليل ينهض قاطعاً للأمر إلاّ في التدريبات التعليمية الأولية ، وإلاّ فما حاجة المتكلم إلى التحقيق إذا كان السامع لا يتردد في قبوله ، فهو قد علم المنسوب إليه ولم يتحقق من نسبة الخبر إليه ، وهذا يدل على أن النسخ ليس خبراً ابتدائياً ثم إذا شاء المتكلم حوله إلى خبر محقق ، بل هو إثبات أو نفي لما خالف ذلك عند السامع ، والخبر في الأصل إعلام بما يجهل ، في حين أن التقرير يكون للمعلوم أصلاً أو للمشكوك فيه وللمتردد ، ولا علاقة للنسخ بالزمن ، فكيف تشارك (إن) التوقيتات في الإفادة الزمنية ، وهي حرف ، وإنما المشاركة في تحقيق النسبة بدليل حاجتها إلى الاسم والخبر ، أما الجهة النحوية ، فالمعوّل فيها على ما تفيده الصيغة الفعلية في تصريفها تحديداً للمقطوع به أو بياناً للاستمرار فيه أو طلب وقوعه ، وجهة (إنّ) تحقيق الجواب ونفي الوهم ورفع التردد بدليل توكيدها بزيادة (ما) فتفيد القصر ، لأن " موضوع (إنّما) على أن تجيء لخبر لا يجهله ولا يدفع صحته أو لما ينزل هذه المنزلة ، تفسير ذلك أنك تقول للرجل : إنما هو أخوك وإنما هو صاحبك القديم ، لا تقوله لمن يجهل ذلك ويدفع صحته ، ولكن لمن يعلمه ويقرّ به ، إلاّ أنك تريد أن تنبهه للذي يجب عليه من الأخ وحرمة الصاحب .. ومثاله من التنزيل قوله تعالى

(1) دلائل الإعجاز : 308 .
(2) أنوار التنزيل : 410 .
(3) الكشاف : 2 / 520 .
(4) الزمن في النحو العربي : 80 / 81 .

{ إِنَّمَا يَسْتَجِيبُ الَّذِينَ يَسْمَعُونَ } [الأنعام 36] ، وقوله تعالى { إِنَّمَا تُنذِرُ مَنِ اتَّبَعَ الذِّكْرَ وَخَشِيَ الرَّحْمَن بِالْغَيْبِ } [يس 11] ، وقوله تعالى { إِنَّمَا أَنتَ مُنذِرُ مَن يَخْشَاهَا } [النازعات 45] . كل ذلك تذكير بأمر ثابت معلوم ، وذلك أنّ كل عاقل يعلم أنه لا تكون استجابة إلاّ ممن يسمع ويعقل ما يقال له ويدعى إليه ، وإن من لم يسمع ولم يعقل لم يستجب ، وكذلك معلوم أنّ الإنذار إنما يكون إنذاراً ويكون له تأثير إذا كان مع من يؤمن بالله ويخشاه ويصدق بالبعث والساعة فأمّا الكافر الجاهل فالإنذار وترك الإنذار معه واحد " [1] ، فاختصاص (إنّ) بالجمل الاسمية وعملها ، إنما كان للدلالة على تحقيق النسبة ، وزيادة (ما) للدلالة على الأمر الثابت المعلوم ، إذ لا يتبيّن المراد إلاّ في التركيب والإبانة عن المشكوك فيه تكون بالعلامة وهي الدال على المعنى التركيبي الزائد على المعاني الوضعية ولتكون دليلاً على الإفادة الوظيفية لـ(أنّ) تعبيراً عن الإفادة عن الدقّة المعنوية والسعة اللغوية بإيراد المعاني المختلفة ، وقد قيل : " ولا يعمل من الحروف عملين إلاّ ما أشبه الفعل كـ(إن) التي تنصب الاسم وترفع الخبر ، ومن الحروف التي أشبهت الفعل – زعموا – فعملت الرفع والنصب : ما ، ولا ، ولات ، وإن المشبهات بـ(ليس) ، وإنما عملت عملين ، لأنها أشبهت (ليس) ، و (ليس) فعل ، لأنها تقبل علامات الأفعال ، على أن ما حرروه هنا لم يكن دقيقاً ، ولم يكن سليماً ، فـ(ما) و (لا) و (إنْ) مثلاً يعملن في زعمهم ، وهن غير مُختصات ، لأنهن يدخلن على الجملة الفعلية ، وعلى الجمل الاسمية ، يقال : ما أنتم بناجحين ، وما نجح أحد إلاّ زيد ، ويقال : لا رجل في الدار ، ولا يجيء رجل بعد الآن ، ويقال : إنْ هذان إلاّ شاعران وإنْ كنتم إلاّ شعراء ، فأين ما زعموا وأصلوه ؟ " [2] .إن الفرق بين الإعمال والإهمال يرتبط بمعنيين مختلفين ، وهما النسخ ، إذ تؤدي المشبهات بـ(ليس) وظيفتها مع اختلاف دلالة كل أداة منها عن الأخرى ، وإلاّ لما تعددت ، وليس الحرف كالفعل في الوظيفة لاختلاف الدلالة ، وأما المعنى الثاني ، فهو القصر أو الحصر ، إذ تحدد الصفة لحصرها على موصوف بعينه باسلوب النفي والإثبات ، لأن نفي النفي إثبات ، والقصر هنا يجمع بين النفي الظاهر والضمني ، في حين أن الإعمال يزيد على الإهمال بالتوكيد ، إذ يقرر إثبات الذات المنفي عنها الوصف ، ولا يقتصر على إثبات الوصف كما في الحصر وتوكيد النسبة مع النفي الضمني في (إنّ) أو الإخراج من الحكم ، كما في الاستثناء ، أو الإقرار بالوجود المقيّد بالوصف كما في الأفعال الناقصة ، نحو قوله تعالى { فَسَجَدَ الْمَلائِكَةُ كُلُّهُمْ أَجْمَعُونَ * إِلاَّ إِبْلِيسَ اسْتَكْبَرَ وَكَانَ مِنْ الْكَافِرِينَ } [ص 73 – 74]، فأكّد إجماعهم على السجود بالتوكيد المعنوي وأخرج (إبليس) لاستكباره ، لأنه جعل منهم ، لكينونته المتعالية والمتمردة الرافضة للطاعة ، فقد " تعظّم وصار من الكافرين باستكباره أمر الله واستنكافه عن الطاعة " [3] ، فقد قال تعالى { فَسَجَدَ الْمَلآئِكَةُ كُلُّهُمْ أَجْمَعُونَ * إِلاَّ إِبْلِيسَ أَبَى أَن يَكُونَ مَعَ السَّاجِدِينَ * قَالَ يَا إِبْلِيسُ مَا لَكَ أَلاَّ تَكُونَ مَعَ السَّاجِدِينَ * قَالَ لَمْ أَكُن لِّأَسْجُدَ لِبَشَرٍ خَلَقْتَهُ مِن صَلْصَالٍ مِّنْ حَمَإٍ مَّسْنُونٍ } [الحجر 30 – 33] ، إذ أكد نفي فعل السجود أصلاً بـ(لام) الجحود تأكيداً للنفي ، فتحقق بعده عن الساجدين ، يدل عليه قوله تعالى { فَسَجَدُواْ إِلاَّ إِبْلِيسَ لَمْ يَكُن مِّنَ السَّاجِدِينَ } [الأعراف 11] ، و " إبليس مستثنى وليس من الملائكة ،

---

(1) دلائل الإعجاز : 254 – 255 .
(2) قضايا نحوية : 209 – 110 .
(3) أنوار التنزيل : 605 .

إنما هو من الجن ، كما قال عزّ وجل { إلا إِبْلِيسَ كَانَ مِنَ الْجِنِّ فَفَسَقَ عَنْ أَمْرِ رَبِّهِ } [الكهف 50] ، المعنى لكن إبليس أبى أن يكون " [1] ، أو " استثنى إبليس من الملائكة ، لأنه كان بينهم مأموراً معهم بالسجود ، فغلب اسم الملائكة ، ثم استثنى بعد التغليب كقولهم رأيتهم إلاّ هنداً ، و (أبى) استئناف على تقدير قول قائل يقول : هلاّ سجد ؟ فقيل أبى ذلك واستكبر عنه " [2] ، و " إن جعل متصلاً كان استئنافاً على أنه جواب سائل قال : هلاّ سجد ؟ " [3] .

فجاءت (كان) تحقيقاً لجواب سائل في إثبات كينونة ذاته ، ونفيها جاء محققاً لإبعاد أصل الفعل وهو السجود عنه مع إثبات ذاته ، فقاربت بذلك (ليس) في نفي الوصف عن الذات .وقيل إنّ " (ليس) ليست أصلاً في النفي ، بل الأصالة في النفي ، إنما هي لـ(لا) و (ما) ، فلو عكس الأمر فقيل : (ليس) و (لات) المشبهتان بـ(ما) و (لا) لكان أصوب ... ونصب الخبر بعد (ليس) ليس كما زعموا أنها من أخوات (كان) وأنها من نواسخ المبتدأ والخبر ، وأنها ترفع المبتدأ فيكون اسماً لها وتنصب الخبر ، فيكون خبراً لها ، لأن (كان) وأخواتها أفعال كينونة ووجود ، أما (ليس) فهي في الأصل لنفي الوجود ، وقد فرغها الاستعمال من هذا المعنى فعادت أداة تستعمل استعمال أدوات النفي كقولهم : ليس خلق الله مثله ، أي ما خلق الله مثله ، ومن التمحل أن يبحث عن اسم لها وخبر " [4] . إن دلالة الفعل المتغيرة والمتجددة تختلف عن دلالة الحرف الملازمة لمعنى معين ، كما أن الفائدة من الفعل أتمّ من الحرف بدليل صحة الإخبار به عن الاسم والحرف لا يصلح لذلك إلاّ بتعلقه مع مدخولها بالفعل لنيابته عنه في كثير من المواضع ، فليس أنفي بمعنى ذات النفي أو النفي نفسه ، كما أن النسخ بالفعل يختلف عن الحرف بدليل مشابهته للفعل ، وهذا يدل على أن الأصل للفعل وليس للحرف ، فكان توكيد النفي الحرفي بالزائد أقوى من توكيد الفعل ، لأن توكيد الحرف يعني توكيد النفي نفسه ، أما توكيد الفعل فيعني توكيد نفي الحدث ، نحو قوله تعالى { مَا أَنتَ بِنِعْمَةِ رَبِّكَ بِمَجْنُونٍ } [القلم 2] ، و { وَأَنَّ اللّهَ لَيْسَ بِظَلَّامٍ لِّلْعَبِيدِ } [آل عمران 182] ، و(ليس) تنفي حقيقة الذات ، نحو قوله تعالى { وَلَيْسَ الذَّكَرُ كَالأُنثَى } [آل عمران 36] ، وقوله { لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ } [الشورى 11] ، " هذه الكاف مؤكدة والمعنى ليس مثله شيء " [5] ، و " المراد من مثله ذاته كما في قولهم : مثلك لا يفعل كذا على قصد المبالغة في نفيه عنه فإنه إذا نفي عمّن يناسبه ويسد مسدّه كان نفيه عنه أولى " [6] ، فالمراد نفي المماثلة ، وهي صفة ، في حين أكد نفي الشريك بـ(ما) ، في قوله تعالى { مَا لَكُم مِّنْ إِلَهٍ غَيْرُهُ } [الأعراف 59] ، وهو نفي للذات .وقيل : " (ليس) و (ما) ليستا متماثلتين في النفي تماماً ، بل بينهما أوجه شبه وأوجه مخالفة ، فهما أداتان تستعملان للنفي ، وقد تعملان عملاً واحداً ، وهما لنفي الحال عند الإطلاق ، ولكن بينهما خلافاً ، وليس من حكمة العربية أن تجعل أداتين مختلفتين متشابهتين تماماً في المعنى ، ولابد أن يكون لكل واحدة منهما خصوصية ليست في الأخرى ، فـ(ليس) فعل أو استعملت

---

[1] معاني القرآن وإعرابه : 3 / 179 .
[2] الكشاف : 2 / 390 .
[3] أنوار التنزيل : 346 .
[4] قضايا نحوية : 211 .
[5] معاني القرآن وإعرابه : 4 / 395 .
[6] أنوار التنزيل : 639 .

استعمال الأفعال ، و (ما) حرف ولا يكون الفعل كالحرف والعربية ... تميل إلى التفريق والتخصيص " [1] . فثمّة فرق في الاستعمال والدلالة بين الفعل والحرف يقوم على اختلاف المعنى الذاتي لكل منهما وعلى إفادة التجديد والثبوت ، لأن الغالب على الجمل الفعلية معنى الوصفية ، وهو غير ثابت كالاسمية ، لأنها أثبت وأدوم ، ووظيفة الحرف إيجاد المعاني في الاسم والفعل ، فكانت (ليس) لنفي الوجود المقيّد بالوصف ، في حين أن (ما) موضوعة للنفي نفسه ، يدل على ذلك تركيب (ليس) من (لا) و (أيس) [2] ، و " (لا) حرف موضوع لنفي المستقبل ، وكذلك إذا قال ليفعلن وأريد النفي قيل لا يفعل ، لأن النون تصرّف الفعل للاستقبال وربما نفوا بها الماضي ، نحو قوله تعالى { فَلا صَدَّقَ وَلا صَلَّى } [القيامة 31] ، أي لم يُصدّق ولم يصلِّ " [3] ، في حين أن (ما) مفردة مبهمة فاحتاجت إلى التوكيد، فقد " وردت (ليس) في القرآن الكريم في (41) واحد وأربعين موطناً ، اسمها نكرة لم تدخل (من) الزائدة المؤكدة على موطن واحد منها ، بل كلها مجردة منها ، في حين وردت (ما) في القرآن في (91) واحد وتسعين موطناً مرفوعها نكرة ، كلها دخلت (من) الزائدة الدالة على الاستغراق والتوكيد " [4] . فقد جرت المشبهات بـ (ليس) مجراها في النسخ إلاّ أنها لم تطابقها في الدلالة لحرفيتها ، كما جرت (ليس) مجرى الأفعال الناسخة الأخرى في مخالفتها للفعل التام إثباتاً للذات الموصوفة بصفة ما ونفياً للوصف مع إثبات الذات ، في حين اقتصر التام على الوصف ، فالناسخ يثبت الذات تحقيقاً لإثبات صفتها وينفيها لإثبات الذات على صفة أخرى تضادها ، فكان لها اسماً وليس مبتدأ ، كما أن لها خبراً ، وليس خبراً ابتدائياً لخالي الذهن ، لأن النسخ قائم على كلام أو مفهوم معلوم سابق ، وذلك بخلاف الفعل العام بدليل حاجته إلى التخصيص بالتعدية والزيادة في الوصف بالتفضيل ، وصلاحه للبناء للمفعول ، وما جمد منه للإنشاء لغلبة معنى الحرفية عليه ، وما جمد من النواسخ فإنه يزيد عليه بارتباطه بمفهوم سابق واختصاصه الذاتي ، لأن النسخ هدم لبناء سابق أو تبديله أو تصحيحه أو تحقيقه ، لملازمته للنسبة ، والنسبة لابد لها من تعلّق بشيء لبيانها ، لذلك جعلت من العوامل المختصة بالجمل ، لأن الجملة لا تخلو من النسبة بدليل تأويلها بمفرد ، فاحتاجت للتعلّق ، وهو أساس إفادتها فجاءت أدوات رابطة لملازمتها للذات الموصوفة إثباتاً ونفياً لتوجه النسخ للإقرار والتحقيق وليس للوصف المجرّد ، كما في التام ، لذلك لم تطلب فاعلاً ومفعولاً ، لأنها لم توضع أصلاً للوصف ، فلم يتوسع في تصريفها واشتقاقها ، لمخالفتها الفعل التام في الوظيفة التركيبية ، إثباتاً ونفياً ، فهي تشعر بمحذوف وتلمح إلى رأي المتكلم فيما يتحدث عنه ، كما تشير إلى حال السائل ، وتبيّن أن الكلام جاء تصحيحاً لوهم وإثباتاً لمنكر أو متردد أو شاك ، ودال على طبيعة مركوزة في المخبر عنه ، في حين أن الفعل التام هو الخبر ذاته ، والخبر في حقيقته وصف ، فكان الفاعل موصوفاً ، وكذلك المفعول ، وذلك بخلاف الناسخ .

---

[1] معاني النحو : 1 / 230 .
[2] ينظر : لسان العرب : مادة (ليس) .
[3] شرح المفصّل : 8 / 108 .
[4] معاني النحو : 1 / 230 .

النتائج

1. النسخ ليس وصفاً بل تقريراً وتحقيقاً ، فخالف غيره في النسبة ، لأن غيرَ الناسخ ينسب إلى مفرد ، وهو ينسب إلى جملة لتقريرها ، لأن الجملة مستقلة بمعناها الذاتي التركيبي ، ولا تركيب للمفرد ، لأن النسخ للتركيب ، لأنه مصحح وهم .
2. النسخ ليسَ إخباراً ابتدائياً ، ولا إنشائياً ولا طلبياً ، لأنه مزيل للشك والتردد في قبـول الخبـر ، لـذلك اقتضى إثبات الذات الموصوفة ، لأنه ليس وصفاً بل هو مقرر له .
3. النسخ الحرفي مزيل للشك في الذات الموصوفة بدليل عمله ، والفعلي مقرر لوصفها ومحققـه فاقتـضى ذلك عمله في الخبر ، لأنه محط الفائدة ، في حين أن الحرف مثبت للمعنى في الذات ، فاقتـضى ذلـك تقديمه وعمله فيها لبيان التغيير الدلالي فيما أثبته ، يدل على ذلك تقديمه على الفعل الناسـخ ، وجـيء بالناسخ لإتمامه وتقرير وصفه .
4. ليس النسخ إثباتاً زمنياً ، لأنه لا علاقة للنسخ به ، والتصريف في أفعاله له دلالة القطع والاستمرارية ، وليس الاقتصار الزمني ، كما أن النسخ لا علاقة له بالابتداء ، لأنه ليس أصله للتعارض في غرضهما ، فالابتداء له دلالة التقديم ، والنسخ التحقيق ، والابتداء مُثبِت لمعنى العناية ، والنسخ جواب لسؤال ، وليس الابتداء كذلك .
5. إن منصوب (إن) بخلاف منصوب (كان) ، فإن الأول ذات مشكوك في نسبة الوصف إليها ، وأمـا الثاني فإنه وصف مقرر ، وإن كان اسماً في الظاهر ، فهو في الأصل وصف ، كما في ألفـاظ القرابـة كالأب والأخ .
6. إن النواسخ الجامدة فيها معنى زائد على غيرها لغلبة معنى الحرفية عليها نفياً ورجاءً ، بدليل ملازمتهـا لمعنى النسخ ، لأن الفعل إذا لزم معنىً ، جمد كأفعال الإنشاء .
7. إن النسخ اسلوب مفيد تخصيص الذات بالوصف وتحقيق وجوده لها ، فهو جواب محقق ولـيس جوابـاً محضاً تصديقاً أو تصوّراً ، لأنه يُثبت المنفي وينفي المثبت ظنّاً ، فيزيل الشك ويقرر ما يضادّه بـدليل عمل النواسخ ، وعدم الاقتصار عليها دون جملتها ، بخلاف أحرف الجواب التي لا عمل لهـا ، فإنـه يجوز الاقتصار عليها ، لأنها مستوفية للمعنى المراد .
8. تختلف النواسخ عن الإخبار والأحوال ، لأنها ليست إخباراً ، كما يخبر بالفعل التام ، لأنه مثبت للوصف دون الذات ، وليس أحوالاً ، لأنها ليست أوصافاً ، والأصل في الحال أن يكون وصفاً بدليل أنها تؤكـد إخبارها ، والحال تؤكد عاملها ، وهو فعل أو ما أشبه الفعل ، بدليل ملازمتها للنصب لفظاً أو محلاً .
9. النسخ بيان تعليق نسبتين أحدهما للمتكلم ، لأنه مُصحح للخبر تقريراً وتحقيقاً ، والخبر مركّب إسنادي ، لذلك ظن أنّ أصله مبتدأ وخبر ، وأنه من عوامل الجمل .
10. النسخ تعليل رابط ، لأنه مبيّنٌ لإزالة الوهم والشك في كلامٍ سابقٍ له بدليل مصاحبته للـواو المقـررة توكيداً للعلّة .

11. النسخ معنى حرفي زائد على أصل التركيب ، إيجازاً وتلميحاً وإرشاداً ، فإنه يطوي مغالبة ، ويكشف حواراً ويُظهر حقائق ظنّية ، ويبرز مشكوكاً وردوداً عليها ويرفع احتمالات وأوهاماً ويثبت ما يضادها.
12. الإخبار بالنواسخ إقرار وتحقيق ، والإخبار بالتام وصف مجرد بدليل حاجته إلى التوكيد بالمصدر ، والناسخ لا يؤكد به ، لذلك لم يأتِ منه اسم تفضيل أو تعجّب أو اسم مفعول .
13. الحرف الناسخ مؤكد لمعنى يوجده الفعل ، والزائد منه يؤكد الفعل الناسخ ، لأنه جواب سؤال منكر .
14. لا يحتاج الفعل الناسخ إلى فاعل ولا إلى مفعول ، لأنه يثبت وصفاً لذات معلومة ، في حين أن التام يقتصر على إثبات الوصف لذات ما ، فكان عاماً مبهماً فافتقر إلى متعلقات تقيده بذات حتى يكون معلوماً .
15. إن نفي الناسخ يفيد نقض الوصف وإثبات الذات المنفي عنها ، بخلاف التام فإن نفيه جامع للذات مع الوصف في الإنكار والجحد والإزالة ، فكان الناسخ مثبت للذات الموصوفة إثباتاً ونفياً ، في حين أن التام مقتصر على وصفها دون إثباتها .

المصادر والمراجع

القرآن الكريم

1. أنوار التنزيل وأسرار التأويل ، (تفسير البيضاوي) المطبعة العثمانية ، سنة 1329هـ .
2. البحث النحوي عند الأصوليين ، للدكتور مصطفى جمال الدين ، دار الرشيد ، بغداد ، 1980م .
3. البرهان في علوم القرآن ، للزركشي ، تحقيق : محمد أبو الفضل إبراهيم ، دار إحياء الكتب العربية ، ط1 ، 1376هـ – 1957 م .
4. التطور النحوي في اللغة العربية ، لبرجشتراسر ، تحقيق : رمضان عبد التواب ، مطبعة الخانجي بالقاهرة ، 1402هـ – 1982م .
5. التعريفات ، السيد الشريف علي بن محمد الجرجاني ، المطبعة الوهبية ، القاهرة ، سنة 1283 هـ .
6. الجملة العربية والمعنى ، للدكتور فاضل صالح السامرائي ، دار ابن حزم ، ط1 ، 1421هـ – 2000م .
7. الجنى الداني في حروف المعاني للمرادي ، تحقيق الدكتور فخر الدين قباوة ومحمد نديم فاضل ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ط1 ، 1413 هـ – 1992 م .
8. حروف المعاني ، للزجاجي ، تحقيق : د. علي توفيق الحمد ، مؤسسة الرسالة ، دار الأمل ، ط1 ، 1404هـ – 1984م .
9. الخصائص لأبن جني ، تحقيق محمد علي النجار ، ط2 ، مطبعة دار الكتب ، بيروت .
10. دلائل الإعجاز ، للإمام عبد القاهر الجرجاني ن دار المعرفة للطباعة والنشر ، بيروت ، سنة 1398 هـ – 1978 م .
11. ديوان امرئ القيس ، دار صادر ، بيروت .
12. الزمن في النحو العربي ، لكمال إبراهيم بدري ، دار أمية ، الرياض، ط1، 1404هـ .
13. شرح ابن عقيل (769هـ) ، تحقيق : محمد محيي الدين عبد الحميد ، مطبعة السعادة، القاهرة ، ط2 ، 1384هـ – 1964م .
14. شرح ألفية ابن مالك ، لابن الناظم ، تحقيق : عبد الحميد السيد عبد الحميد، دار الجيل ، بيروت .
15. شرح المفصل ، لابن يعيش ، إدارة الطباعة المنيرية بمصر ، دار صادر .
16. الفعل زمانه وأبنيته ، لإبراهيم السامرائي ، ط1 ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، 1400هـ–1980م .
17. في النحو العربي نقد وتوجيه ، للدكتور مهدي المخزومي ، ط1، المكتبة العصرية ، صيدا ، لبنان ، ط1 ، 1964م .
18. قضايا نحوية ، للدكتور مهدي المخزومي ، المجمع الثقافي ، أبو ظبي – الإمارات العربية المتحدة .
19. كتاب سيبويه ، تحقيق ، عبد السلام هارون ، عالم الكتب ، بيروت سنة 1385 هـ ، 1966 م .
20. الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل ، لجار الله محمود ابن عمر الزمخشري ، دار المعرفة ، بيروت .
21. **لسان العرب ، جمال الدين محمد بن مكرم بن منظور ، طبعة مصورة عن طبعة** بولاق ، سنة 1308 هـ .
22. اللغة ، ج فندريس ، تعريب : عبد الحميد الدواخلي ، ومحمد القصاص ، مكتبة الانجلو المصرية .
23. **معاني القرآن وإعرابه ، للزجاجي ، تحقيق : د . عبد الجليل عبده شلبي ، عالم الكتب ، ط1 ، 1408هـ – 1988م .**
24. معاني النحو ، د. فاضل صالح السامرائي ، بغداد ، بيت الحكمة ، 1989م .